

البرهان
في جرمية الخروج
على الحاكم

تأليف
أبي عبد الرحمن
عماد بن أحمد بن عبد العظيم





البرهان

في

حرمة الخروج على الحكام

تأليف

أبي عبد الرحمن

عماد بن أحمد بن عبد العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع محفوظة ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه . ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف .

١٤٣٩هـ / ٢٠١٩م

رقم الإيداع



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به تعالى من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، إنه من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب).

أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ثم أما بعد:

فهذه رسالة أسميتها «البرهان في حرمة الخروج على الحكام» جمعت فيها الأحاديث الثابتة التي تنهى عن الخروج على حكام المسلمين العدل منهم

والجائر، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، والإجماعات التي نقلها أهل السنة على تحريم الخروج على السلطان وإن ظلم، لعلّي أسهم بجهد المقل في دحض شبهات الخوارج الباطلة ومن نهج نهجهم الذين يغترون بعوام المسلمين، ويزينون لهم الباطل على أنه حق، ويقذفون بهم وبأنفسهم في الهلاك، ويخالفون أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم، ويخيلون لأتباعهم أن الخروج على الحكام المحرم جهاد في سبيل الله، ودفاع عن الإسلام، وقربة يتقرب بها لنيل رضا رب العالمين، وغضوا الطرف عن صريح النهي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأولوا النصوص وصرفوها عن مرادها الصحيح.

وقد استعنت بالله وقمت بعمل هذه الرسالة، كي أبين الأدلة على تحريم الخروج على الحكام، ودحض بعض شبهات الخوارج حول الخروج على ولاية الأمور.

وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة الإسلام والمسلمين، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.
وصلّ اللهم وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه أجمعين.

كتبه

أبو عبد الرحمن
عماد بن أحمد بن عبد العظيم
ت : ١٠٢٨٣٨٧٣٣٢



يستدل لتحريم الخروج على الحكام من كتاب الله :

بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

قال النووي:

«قال العلماء: المراد بأولي الأمر من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم».

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) قَالَ: الْأُمَرَاءُ^(١).

وقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف).
وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ (الأعراف: ١٣٧).
ثُمَّ إِنَّ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ يُوجِبُ مِنَ الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ أَكْثَرَ مِنْ ظُلْمِهِمْ فِي شَرْحِ وَأَمْثَلَةٍ بَلَغَتْ مَنْ تَكْفِيهِ الْإِشَارَةُ وَمَنْ لَا تَنْفَعُ مَعَهُ إِلَّا الْعِبَارَةُ.

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) (الأنعام: ٤٣).



(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢١٢/١٢) وغيره بإسناد صحيح.

(٢) مع أن رسول الله ﷺ بيّن سبب جور الأئمة فقال: «ولا نقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان» وهو حديث صحيح لشواهده.

الأدلة الواردة في السنة على حرمة الخروج على الحكام

الحديث الأول:

عَنْ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَخَنُفْنَا فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟»^(١)، قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟، قَالَ: «نَعَمْ»^(٢)، قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْفَ؟، قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ، وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُتَيَّي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ»^(٣) فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ^(٤)، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟. قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ»^(٥) فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»^(٦).

قال العظيم آبادي:

«ضرب ظهره» بالباطل وظلمك في نفسك، «وأخذ مالك» بالغصب، أو

(١) الشر الأول: الفتن التي وقعت بعد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) والمراد بالخير الذي بعده: ما وقع في خلافة عمر بن عبد العزيز، وقيل ما وقع من الاجتماع مع علي ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) قتلهم في الظلمة والقساوة والوسوسة والتلبيس والآراء الكاسدة والأهواء الفاسدة.

(٤) بضم الجيم، أي: في جسده، والمراد به: جنس الإنس فيطابق الجمع السابق «مراقبة المفاتيح» (١٥/٣٤٣).

(٥) وكان مثل ذلك كثيرا في إمارة الحجاج، وغيره ممن كان على شاكلته.

(٦) أخرجه مسلم (١٨٤٧)، وقد تكلمت علي إسناد هذا الحديث في كتابي «شرح الأصول الستة».

مالك من المنصب النصيب بالتعدي، «فأطعه» أي: ولا تخالفه لئلا تثور فتنة»^(١).

قال القرطبي:

«فهذا أمر للمفعول به ذلك للاستسلام والانقياد، وترك الخروج عليه مخافة أن يتفاقم الأمر إلى ما هو أعظم من ذلك.

ويحتمل: أن يكون ذلك خطاباً لمن يفعل به ذلك بتأويل يسوّغ للأمير بوجه يظهر له، ولا يظهر ذلك للمفعول به، وعلى هذا يرتفع التعارض بين الأحاديث، ويصحّ الجمع، والله أعلم»^(٢).

قال الشوكاني:

«ففيه دليل على وجوب طاعة الأمراء وإن بلغوا في العسف والجور إلى ضرب الرعية وأخذ أموالهم فيكون هذا مخصصاً لعموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]»^(٣).

قال ابن عثيمين:

«وضرب الظهر وأخذ المال بلا سبب شرعي معصية لا شك، فلا يقول الإنسان لولي الأمر: أنا لا أطيعك حتى تطيع ربك، فهذا حرام، بل يجب أن يطيعه وإن لم يطع ربه.

(١) «عون المعبود» (١١ / ٢١١).

(٢) «المفهم» (١٢ / ٨٩).

(٣) «نيل الأوطار» (٧ / ٢٠٧).

أما لو أمر بالمعصية فلا سمع ولا طاعة، لأن رب ولي الأمر ورب الرعية واحد ﷺ، فكلهم يجب أن يخضعوا له ﷺ، فإذا أمرنا بمعصية الله قلنا: لا سمع ولا طاعة»^(١).

الحديث الثاني:

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «اسْمَعْ وَأَطِعْ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكَ، وَضَرَبُوا ظَهْرَكَ...»^(٢).

وفي رواية:

«عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَنْشَطِكَ^(٣) وَمَكْرَهِكَ^(٤). وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَلَا تُنَازِعِ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ»^(٥).

وعند مسلم (١٨٣٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ».

(١) «شرح الأربعين النووية» (ص ٢٧٩).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٥٦٢) بإسناد قوي.

(٣) الأمر الذي إذا أمروك به نشطت عليه لأنه يوافق هواك «شرح رياض الصالحين» (١/٧١٤).

(٤) في الأمر الذي إذا أمروك به لم تكن نشيطا فيه، لأنك تكرهه، اسمع في هذا وهذا. «شرح رياض الصالحين» (١/٧١٤).

(٥) أخرجه أحمد (٣٢١/٥) بإسناد صحيح.

قال العلماء:

«معناه تجب طاعة ولادة الأمور فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية فإن كانت لمعصية فلا سمع ولا طاعة كما صرح به في الأحاديث الباقية فتحمل هذه الأحاديث المطلقة لوجوب طاعة ولادة الأمور على موافقة تلك الأحاديث المصرحة بأنه لا سمع ولا طاعة في المعصية»^(١).

قال ابن العربي المالكي:

«يعني بقوله أهله: من ملكه لا من يستحقه فإن الأمر فيمن يملكه أكثر منه فيمن يستحقه، والطاعة واجبة في الجميع لأمر النبي ﷺ بذلك لكل أمير ولو كان عبداً حبشياً، لما في ذلك من مصلحة الخلق فإن الخروج على من لا يستحق الأمر إباحة للدماء وإذهاب الأمن وإفساد ذات البين، فالصبر على ضرره أولى من التعرض لهذا الفساد كله»^(٢).

قال القاضي عياض:

«لا يجوز الخروج على الإمام العدل باتفاق، فإذا فسق وجار، فإن كان فسقه كفراً وجب خلعه، وإن كان ما سواه من المعاصي فمذهب أهل السنة أنه لا يخلع، واحتجوا بظاهر الأحاديث وهي كثيرة، ولأنه قد يؤدي خلعه إلى إراقة الدماء وكشف الحريم، فيكون الضرر بذلك أشد من الضرر به»^(٣).

(١) «شرح مسلم» (٢٢ / ٢٢٤).

(٢) «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (١ / ٥٨٣).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦ / ٢٤٦).

الحديث الثالث:

عن علقمة بن وائل الحضرمي، عن أبيه، قال: سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ، فقال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ، وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»^(١) (٣).

بوب له النووي: «باب في طاعة الأُمراء وإن منعوا الحقوق».

قال الطيبي:

«أي ليس علي الأُمراء إلا ما حمّله الله عليهم من العدل والتسوية، فإذا لم يقيموا بذلك فعليهم الوزر والوبال، وأما أنتم فعليكم ما كلفتم به من السمع والطاعة وأداء الحقوق، فإذا قمتم بما عليكم فالله تعالى يتفضل عليكم ويشيكم به»^(٣).

قال القرطبي:

«يعني: أن الله تعالى كلف الولاة العدل وحسن الرعاية، وكلف المولى

(١) تعليل لقوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا» أي هم يجب عليهم ما كلفوا به من إقامة العدل وإعطاء حق الرعية فإن لم يفعلوا فعليهم الوزر والوبال وأما أنتم فعليكم ما كلفتم به من السمع والطاعة وأداء الحقوق فإن قمتم بما عليكم يكافئكم الله سبحانه وتعالى بحسن المثوبة.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٦).

(٣) «الكاشف عن حقائق السنن» (٨/٥٦٣).

عليهم الطاعة وحسن النصيحة، فأراد: أنه إن عصى الأمراء الله فيكم، ولم يقوموا بحقوقكم: فلا تعصوا الله أنتم فيهم، وقوموا بحقوقهم، فإن الله مُجاز كل واحدٍ من الفريقين بما عمل»^(١).

الحديث الرابع:

عن زيد بن وهب، قال: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً^(٢) وَأُمُورًا تُنْكَرُونَهَا^(٣)» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٥٢)، وَمُسْلِمٌ (١٨٤٣).

قال النووي:

«هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكررا، ووجد مخبره متكررا، وفيه الحث على السمع والطاعة وإن كان المتولي ظالما عسوفاً فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه، ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه»^(٤).

الحديث الخامس:

عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ

(١) «المفهم» (١٠١ / ١٢).

(٢) بفتح الهمزة والياء المثناة الاستثارة في الحظوظ الدنيوية، والاختيار لنفسه، والاختصاص بها «عمدة القاري» (١٠٨ / ٢٥).

(٣) من أمور الدين.

(٤) «شرح مسلم» (١٢ / ٢٣٢).

مَرِيضٌ، قُلْنَا: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، حَدَّثَ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَقَالَ: فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا، أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ^(١).

قال ابن بطلال:

«فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحريم، إلا أن يكفر الإمام، ويظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه»^(٢).

قال ابن عبد البر:

«أما أهل الحق وهم أهل السنة، فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء، وشن الغارات، والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أو لا هما بالترك»^(٣).

قال ابن عثيمين:

«وَأَلَا نُنَازِعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ» يعني: لا ننازع ولاية الأمور ما ولاهم الله، علينا لا

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) «شرح صحيح البخاري» (٩ / ١٠).

(٣) «التمهيد» (٢٣ / ٢٧٨).

نأخذ الإمرة منهم، فإن هذه المنازعة توجب شراً كثيراً، وفتناً عظيمة، وتفرقاً بين المسلمين، ولم يدم للأمة الإسلامية إلا منازعة الأمر أهله من عهد عثمان إلى يومنا هذا، ما أفسد الناس إلا منازعة الأمر أهله»^(١).

الحديث السادس:

وعن أبي إدريس الخولاني، أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ»^(٢). قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدًى،^(٣) تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»^(٤)، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»^(٥). قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا» قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٢٢٠).

(٢) المراد هنا: أن لا تصفو القلوب بعضها لبعض، ولا يزول خبثها، ولا ترجع إلى ما كانت

عليه من الصفا «شرح مسلم» (١٢/ ٢٣٧).

(٣) الهدي: الهيئة والسيرة والطريقة.

(٤) قال القرطبي: «الإشارة بذلك إلى مُدَّة خلافة معاوية، فإنها كانت تسع عشرة سنة وثلاثة

أشهر، وهي مُدَّة الهدنة التي كان فيها الدخن، لأنه لما بايع الحسن معاوية واجتمع الناس عليه: كره ذلك كثير من الناس بقلوبهم، وبقيت الكراهة فيهم، ولم تمكِّنهم المخالفة في مدة معاوية» «المفهم» (١٢/ ١٠٣).

(٥) قال العلماء: «هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر كالخوارج والقرامطة

وأصحاب المحنة» «شرح مسلم» (١٢/ ٢٣٧).

أَدْرَكْنِي ذَلِكَ؟، قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»^(١) قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ^(٢)؟، قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصِيَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُذْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»^(٣).

قال النووي:

«وفي حديث حذيفة هذا: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية»^(٤).

قال القرطبي:

«وقوله: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ» يعني: أنه متى اجتمع المسلمون على إمام فلا يُخرج عليه وإن جَارَ، وكما قال في الرواية الأخرى: «فاسمع وأطع» وعلى هذا: فتشهد مع أئمة الجور الصلوات، والجماعات،

(١) الجماعة المأمور باتباعها هي السواد الأعظم مع الإمام الجامع لهم.

(٢) قال القرطبي: «وقوله: «فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام»، هذه إشارة إلى مثل الحالة التي ما اتفقت للناس عند موت معاوية بن يزيد بن معاوية، فإنه توفي خمس بقين من ربيع الأول سنة أربع وستين، ولم يُعْهَدْ لأحدٍ، وبقي الناس بعده بقية ربيع الأول بريد وجمادين وأياماً من رجب من السنة المذكورة ولا إمام لهم، حتى بايع الناس بمكة لابن الزبير، وفي الشام لمروان بن الحكم» «المفهم» (١٢ / ١٠٤).

وثبت ما تقدم في أثر نافع كما عند ابن سعد في «الطبقات» وانظر كتابي: «الإعلام بمفاسد الخروج على الحكام».

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧).

(٤) «شرح مسلم» (١٢ / ٢٣٧).

والجهاد، والحج، وتُجْتَنَّبُ معاصيهم، ولا يطاعون فيها»^(١).

الحديث السابع:

وعن أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا وَلَمْ تَسْتَعْمِلْنِي، قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي»^(٢).

قال ابن بطال:

«في هذه الأحاديث: حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، ألا ترى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه: «سترون بعدي أثرَةً وأُمُورًا تنكروها» فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق ويستأثرون بها ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرية، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور»^(٣).

الحديث الثامن:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلَكَةُ أُمَّتِي»^(٤) عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ

(١) «المفهم» (١٢ / ١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٧)، وهو عند مسلم.

(٣) «شرح صحيح البخاري» (٨ / ١٠).

(٤) لم يرد بالأئمة جميع أئمة من أولها إلى آخرها بل: ممن كان موجودا من أئمة في ولاية أولئك الأغيلمة، وكان الهلاك الحاصل من هؤلاء لأئمة في ذلك العصر إنما سببه: أن =

مِنْ قُرَيْشٍ».

فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غِلْمَةً.

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فَلَانٍ وَبَنِي فَلَانٍ لَفَعَلْتُ^(١) ^(٢).

وفي رواية:

في «الصحيحين» قوله ﷺ: «يُهِلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ»

قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟.

قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ»^(٣).

قال ابن بطال:

«وفي هذا الحديث - أيضًا - حجة لجماعة الأمة في ترك القيام على أئمة

= هؤلاء الأغيلمة لصغر أسنانهم لم يتحنكوا، ولا جربوا الأمور، ولا لهم محافظة على أمور الدين، وإنما تصرفهم على مقتضى غلبة الأهواء، وحدة الشباب.

(١) وهؤلاء الأغيلمة كان أبو هريرة رضي الله عنه يعرف أسماءهم، وأعيانهم، ولذلك كان يقول: لو شئت قلت لكم: هم بنو فلان، وبنو فلان، لكنه سكت عن تبينهم مخافة ما يطرأ من ذلك من المفساد، وكأنهم - والله تعالى أعلم - يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد، ومن تنزل منزلتهم من أحداث ملوك بني أمية، فقد صدر عنهم من قتل أهل بيت رسول الله ويسيهم، وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة، وبمكة وغيرهما، غير ما صدر عن الحجاج وسليمان بن عبد الملك، وولده من سفك الدماء، وإتلاف الأموال، وإهلاك خيار الناس بالحجاز، والعراق وغير ذلك» «المفهم» (٩٣ / ٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٨).

(٣) قوله رضي الله عنه: «لو أن الناس اعتزلوهم» لو: معناها التمني؟، أي: ليت الناس اعتزلوهم.

الجور، ووجوب طاعتهم والسمع والطاعة لهم، ألا ترى أنه ﷺ قد أعلم أبا هريرة بأسمائهم وأسماء آبائهم، ولم يأمره بالخروج عليهم ولا بمحاربتهم، وإن كان قد أخبر أن هلاك أمته على أيديهم، إذ الخروج عليهم أشد في الهلاك وأقوى في الاستئصال، فاختار ﷺ لأمته أيسر الأمرين وأخف الهلاكين، إذ قد جرى قدر الله وعلمه أن أئمة الجور أكثر من أئمة العدل وأنهم يتغلبون على الأمة، وهذا الحديث من أقوى ما يرد به على الخوارج» «شرح صحيح البخاري» (١٠ / ١٠).

قال القرطبي:

«فيه دليل على إقرار أئمة الجور، وترك الخروج عليهم، والإعراض عن هنات ومفاسد تصدر عنهم، وهذا ما أقاموا الصلاة، ولم يصدر منهم كفر بواح عندنا من الله فيه برهان»^(١).

الحديث التاسع:

وعن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا لِمَنْ؟، قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»^(٢).

قال الخطابي:

«ومن النصيحة لهم: الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالشاء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح، وهذا كله على إن

(١) «المفهم» (٩٣ / ٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥).

المراد بأئمة المسلمين الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات^(١).

قال ابن رجب الحنبلي:

«وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فحبُّ صلاحهم ورشدهم وعدلهم، وحبُّ اجتماع الأمة عليهم، وكراهةُ افتراقِ الأمة عليهم، والتدينُ بطاعتهم في طاعة الله ﷻ، والبغضُ لمن رأى الخروجَ عليهم، وحبُّ إعزازهم في طاعة الله ﷻ»^(٢).

الحديث العاشر:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيَّةٌ»^(٣).

قال ابن بطال:

«قال: «حبشي» وقد قال: «الخليفة في قريش»، دل أن الحبشي إنما يكون متغلباً، والفقهاء مجمعون على أن طاعة المتغلب واجبة ما أقام على الجمعات والأعياد والجهاد وأنصف المظلوم في الأغلب، فإن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من تسكين الدهماء وحقق الدماء، فضرب ﷺ المثل بالحبشي إذ هو غاية في الدم، وإذ أمر بطاعته لم يمنع من الصلاة خلفه، فكذلك المذموم ببدعة أو فسق» «شرح صحيح البخاري» (٢/ ٣٢٨).

(١) حكاه عنه النووي كما في «شرح مسلم» (٢/ ٣٨).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٦).

قال ابن حجر:

«واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا، لأن القيام عليهم يفضي - غالبا - إلى أشد مما ينكر عليهم، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشي، والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قریش فيكون غيرهم متغلبا، فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه، ورده ابن الجوزي بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلي الإمامة العظمى، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق، انتهى. ولا مانع من حمله على أعم من ذلك، فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قریش من ذوي الشوكة متغلبا»^(١).

الحديث الحادي عشر:

عن عَرْفَجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ»^(٢)، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَاتِنًا مَنْ كَانَ»^(٣).

وفي رواية:

«مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ»^(٤).

(١) «فتح الباري» (٢/ ١٨٧).

(٢) جمع هنة وتطلق على كل شيء والمراد بها هنا الفتن والأمور الحادثة انظر «شرح النووي»

(١٢/ ٢٤١).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

قال النووي:

«فيه: الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، وينهى عن ذلك فإن لم يتنه قوتل، وإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتل كان هدرا»^(١).

الحديث الثاني عشر:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ فَلْيَضْرِبْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَيَمُوتُ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢).

قال الصنعاني:

«دلت هذه الألفاظ على أن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر كما قلناه فإنه قد استحق القتل لإدخاله الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائرا أو عادلا»^(٣).

(١) «شرح مسلم» (١٢/ ٢٤١).

(٢) قال ابن عثيمين: وهذا يحتمل معنيين: الأول: يحتمل أنه يموت ميتة جاهلية، بمعنى أنه يزاعج قلبه - والعياذ بالله - حتى تكون هذه المعصية سببا لردته، والثاني: ويحتمل المعنى الآخر أنه يموت ميتة جاهلية، لأن أهل الجاهلية ليس لهم إمام، وليس لهم أمير بل لهم رؤساء وزعماء، لكن ليس لهم ولاية كولاية الإسلام، فيكون هذا مات ميتة جاهلية.

(٣) أخرجه البخاري (٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩).

(٤) «سبل السلام» (٣/ ٢٦١).

قال بدر الدين العيني:

« قيل المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء فكفى عنها بمقدار الشبر لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق »^(١).

الحديث الثالث عشر:

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ ^(٢)، يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ، وَيُقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ ^(٣) فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا ^(٤)، وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا، فَلَيْسَ مِنِّي »^(٥).

قال السندي:

« «من خرج من الطاعة» أي: طاعة الإمام، «وفارق الجماعة» أي: جماعة المسلمين المجتمعين على إمام واحد، «ميتة»: بكسر الميم حالة الموت، «جاهلية»: صفة بتقدير أي: كميتة أهل الجاهلية ويحتمل الإضافة، والمراد:

(١) «عمدة القاري» (٣٥ / ١٠٩).

(٢) راية عمية: بكسر العين وضمها وتشديد الميم المكسورة وتشديد الياء وهي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه كتقاتل القوم عصبية انظر «شرح مسلم» (١٢ / ٢٣٨).

(٣) ومعناه: إنما يقاتل عصبية لقومه وهواه.

(٤) ومعناه: لا يكثرث بما يفعله فيها ولا يخاف وباله وعقوبته انظر «شرح مسلم» (١٢ / ٢٣٩).

(٥) أخرجه مسلم (١٨٤٨).

مات كما يموت أهل الجاهلية من الضلال، وليس المراد الكفر»^(١).

قال النووي:

«أي: على صفة موتهم من حيث هم فوضى لا إمام لهم»^(٢).

الحديث الرابع عشر:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ، لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ، قَدْ بَلَّغْنَا الَّذِي صُنِعَ بِكَ، فَأَعْقِدْ لَوَاءً يَأْتِكَ رِجَالٌ مَا شِئْتَ. قَالَ: مَهْلًا مَهْلًا يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ»^(٣)، مَنِ التَّمَسَ ذَلِكَ^(٤)، نَغَرَ نُغْرَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ»^(٥).

بَوَّبَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ»:

«بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِهِ بِإِكْرَامِ السُّلْطَانِ، وَزَجْرِهِ عَنْ إِهَانَتِهِ». ومن التماس ذل السلطان ذكر مساوئه وعيوبه، والتشهير به، وتأليب الرعية عليه والخروج عليه.

(١) «حاشية السندي على النسائي» (١٢٣ / ٧).

(٢) «شرح مسلم» (٢٣٨ / ١٢).

(٣) أي كبروه ووقروه وبجلوه.

(٤) التمس الشيء: طلبه.

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧٩)، وانظر كتابي «توقير السلطان

والتأدب معه».

الحديث الخامس عشر:

عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْمَدَائِنِ لِيَالِي سَارِ النَّاسِ إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ: يَا رَبِيعِيُّ، مَا فَعَلَ قَوْمُكَ؟، قَالَ: قُلْتُ: عَنْ أَيِّ بَالِهِمْ تَسْأَلُ؟، قَالَ: مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَسَمَّيْتُ رَجُلًا فِيمَنْ خَرَجَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَاسْتَدَلَّ الْإِمَارَةَ، لَقِيَ اللَّهَ وَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَهُ»^(١).

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ قَوْمٍ مَشَوْا إِلَى سُلْطَانِ اللَّهِ لِيَذْلُوهُ، إِلَّا أَذْلَهُمُ اللَّهُ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وقال ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ عَصَابَةٍ تَسِيرُ إِلَى سُلْطَانٍ لِيَذْلَهُ لَا يَكُونُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنٌ»^(٣).

وعن زيد بن يثيع، قَالَ: تَجَهَّزَ نَاسٌ مِنْ بَنِي عَبَسَ إِلَى عُثْمَانَ يَقَاتِلُونَهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: مَا سَعَى قَوْمٌ لِيَذْلُوا سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، إِلَّا أَذْلَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتُوا»^(٤).

(١) حسن: خرجته في كتابي «توقير السلطان والتأدب معه».

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٦٦ / ٧) بإسناد ثابت.

(٣) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢٠٧ / ٢) بإسناد رجاله ثقات.

(٤) رواه معمر بن راشد في «جامعه» (٦٠ / ٤)، وعنه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٤٤ / ١١)،

وتابعه الأعمش كما عند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٨٣ / ٣)، وابن شبة في «تاريخ

المدينة» (٢٨٤ / ٢) كلاهما معمر، والأعمش عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة به

موقوفاً، وهذا إسناد رجاله ثقات، وأبو إسحاق السبيعي مدلس واختلط ورواية الأعمش =

الحديث السادس عشر:

عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ»^(١)، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» أخرجه مسلم (١٨٥١).

قال الملا علي القاري:

«أي: أي طاعة كانت قليلة أو كثيرة.

قال الطيبي:

«ولما كان وضع اليد كناية عن العهد وإنشاء البيعة لجري العادة بوضع اليد على اليد حال المعاهدة كنى عن النقص بخلع اليد ونزعها يريد من نقض وخلع نفسه عن بيعته الإمام لقي الله تعالى يوم القيامة ولا حجة له أي أثما ولا عذر له ومن مات وليس في عنقه بيعة أي لإمام مات ميتة جاهلية وهو معنى ما اشتهر على الألسنة»^(٢).

= عنه عند مسلم، وصححه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨٥)، وله طريق آخر أخرجه

المحاملي في «الأمال» (١/ ١٣٥) بإسناد منقطع بين زياد بن أبي زياد وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أي: لا يجد حُجَّةً يحتج بها عند السؤال، فيستحق العذاب والنكال، لأن رسول الله ﷺ قد أبلغه ما أمره الله بإبلاغه من وجوب السمع والطاعة لأولي الأمر، في الكتاب والسنة «المفهم» (١٢/ ١٠٦).

(٢) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١١/ ٣١٢).

الحديث السابع عشر:

وفي «الصحيحين» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ^(١) لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ أَحَدُهُمَا: يُنْصَبُ، وَقَالَ الْآخَرُ: يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». بوب له البخاري باب: «إِثْمُ الْغَادِرِ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ».

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ^(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه مسلم (١٧٣٨).

وسياتي أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شدد في النهي على أولاده ونهاهم عن الخروج على يزيد بن معاوية واحتج بهذا الحديث.

الحديث الثامن عشر:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ، يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَحَلَفَ لَهُ

(١) قال عياض: «المشهور أن هذا الحديث ورد في ذم الإمام إذا غدر في عهوده لرعيته، أو لمقاتلته، أو للإمامة التي تقلدها، والتزم القيام بها، فمتى خان فيها أو ترك الرفق فقد غدر بعهد، وقيل المراد: نهى الرعية عن الغدر بالإمام، فلا تخرج عليه، ولا تتعرض لمعصيته لما يترتب على ذلك من الفتنة، قال: والصحيح الأول».

وتعقبه ابن حجر فقال: «ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك».

(٢) قال ابن المنير: كأنه عومل بنقيض قصده لأن عادة اللواء أن يكون على الرأس فنصب عند السفلى زيادة في فضيحته لأن الأعين غالباً تمتد إلى الأولوية فيكون ذلك سبباً لامتدادها إلى التي بدت له ذلك اليوم فيزداد بها فضيحة» حكاه عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٢٨٤/٦).

بِالله: لَا خَذَاهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا، وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا، لَمْ يَفِ»^(١).

قال ابن بطال:

«في هذا الحديث وعيد شديد في الخروج على الأئمة، ونكث بيعتهم لأمر الله بالوفاء بالعقود، إذ في ترك الخروج عليهم تحصين الفروج، والأموال، وحقن الدماء، وفي القيام عليهم تفرق الكلمة، وتشتت الألفة»^(٢).

قال القرطبي:

«وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا»، إِنَّمَا اسْتَحَقَّ هَذَا الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ لِلَّهِ تَعَالَى بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَيْعَةِ الدِّينِيَّةِ، فَإِنَّهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا النِّيَّةُ وَالْإِخْلَاصُ، فَإِذَا فَعَلَهَا لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ دُنْيَا يَقْصِدُهَا، أَوْ غَرَضٍ عَاجِلٍ يَقْصِدُهُ، بَقِيَتْ عَهْدُتُهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُنَافِقٌ مُرَائٍ غَاشٌّ لِلْإِمَامِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، غَيْرُ نَاصِحٍ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَمَنْ كَانَ هَكَذَا، كَانَ مُثِيرًا لَلْفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بَحِيثٌ يَسْفِكُ دِمَاءَهُمْ، وَيَسْتَبِيحُ أَمْوَالَهُمْ، وَيَهْتِكُ بِلَادَهُمْ، وَيَسْعَى فِي إِهْلَاكِهِمْ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ مَنْ يَبْلُغُهُ إِلَى أَغْرَاضِهِ، فَيُبَايِعُهُ لَذَلِكَ وَيَنْصُرُهُ، وَيَغْضَبُ لَهُ وَيَقَاتِلُ مُخَالَفَهُ، فَيَنْشَأُ مِنْ ذَلِكَ تِلْكَ الْمَفَاسِدُ وَقَدْ يَكُونُ هَذَا يَخَالَفُهُ فِي بَعْضِ أَغْرَاضِهِ، فَيَنْكُثُ بَيْعَتَهُ، وَيَطْلُبُ هَلَكَتَهُ، كَمَا هُوَ حَالُ أَكْثَرِ أَهْلِ هَذِهِ الْأَزْمَانِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ عَمَّهِمُ الْعَدْرُ وَالْخِذْلَانُ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٢١٢)، ومسلم (١٠٨).

(٢) «شرح صحيح البخاري» (٢٧٩ / ٨).

(٣) «المفهم» (٧١ / ٢).

الحديث التاسع عشر:

عن ابن عمر رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^(١).

قال المطهر:

«يعني سماع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافق بشرط أن لا يأمره بمعصية فإن أمره بها فلا تجوز طاعته ولكن لا يجوز له محاربة الإمام»^(٢).

الحديث العشرون:

عن أبي بكرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما من ذنب أجدر أن يعجل الله تعالى لصحابه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة

(١) أخرجه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر رضي الله عنهما، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

احتج بهذا الحديث الخوارج ورأوا الخروج على أئمة الجور والقيام عليهم عند ظهور جورهم، والذي عليه جمهور الأمة أنه لا يجب القيام عليهم ولا خلعهم إلا بكفرهم بعد الإيمان وتركهم إقامة الصلوات، وأما دون ذلك من الجور فلا يجوز الخروج عليهم إذا استوطأ أمرهم وأمر الناس معهم، لأن في ترك الخروج عليهم تحصين الفروج والأموال وحقق الدماء، وفي القيام عليهم تفرق الكلمة وتشتت الألفة. «شرح صحيح البخاري» (١٢٦/٥).

(٢) «تحفة الأحوذني» (٢٩٨/٥).

الرحم»^(١).

قال المباركفوري:

«أي منبغي الباغي وهو الظلم أو الخروج على السلطان»^(٢).

الحديث الحادي والعشرون:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلّى الله عليه وآله، قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويسخط لكم ثلاثاً، يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم، ويسخط لكم: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»^(٣).

قال الزرقاني:

«قوله «وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم»، وهو الإمام ونوابه بمعاونتهم على الحق وطاعته فيه وأمرهم به وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه من حقوق المسلمين وترك الخروج عليهم والدعاء عليهم وبتألف قلوب الناس لطاعتهم والصلاة خلفهم والجهاد معهم وأداء الصدقات لهم وأن لا يطروا بالشأن الكاذب وأن يدعى لهم بالصلاح وقيل هم العلماء فنصيحتهم قبول ما رووه وتقليدهم في الأحكام وإحسان الظن بهم»^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٣٦ / ٥)، والحاكم (٣٥٦ / ٢)، وغيرهما بإسناد صحيح.

(٢) «تحفة الأحوذى» (١٨١ / ٧).

(٣) أخرجه مالك (ص ٩٩٠)، وغيره بإسناد صحيح على شرط مسلم، وأصله عند مسلم

(١٧١٥) وله شاهد آخر خرجته في كتابي «شرح عقيدة البخاري».

(٤) «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» (٥٢٧ / ٤).

الحديث الثاني والعشرون:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟ - أَوْ - يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ، فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ» وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفٌ: عَنْ وَقْتِهَا^(١).

قال البغوي:

«وفي هذا الحديث دليل على أن الخروج على السلطان لا يجوز ما دام يقيم الصلاة، لأنه لم يرخص في ذلك مع تأخيرهم الصلاة عن الوقت»^(٢).

الحديث الثالث والعشرون:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءٌ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرَأَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟، قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا»، أَيْ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ^(٣).

قال النووي:

«فيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام»^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٢) «شرح السنة» (٢/ ٢٣٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٤).

(٤) «شرح مسلم» (١٢/ ٢٤٣).

الحديث الرابع والعشرون:

عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ: رَجُلٌ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَعَصَى إِمَامَهُ وَمَاتَ عَاصِيًا، وَأَمَةٌ أَوْ عَبْدٌ أَبَقَ فَمَاتَ، وَامْرَأَةٌ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَدْ كَفَاهَا مُؤْنَةُ الدُّنْيَا فَتَبَرَّجَتْ بَعْدَهُ، فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ ...»^(١).

قال الصنعاني:

«ثلاثة لا تسأل عنهم» مبني للمعلوم أي لا تسأل عن كيفية عقوبتهم فهي من الفضاة بحيث لا يحتملها السمع أو لا تهتم بهم ولا تسأل عنهم فهم أحقر من أن تعني بشأنهم وتشتغل بالسؤال عنهم، أو لا تسأل الشفاعة فيهم فإنهم هالكون أولهم: «رجل فارق الجماعة وعصى إمامه ومات عاصيا» أي فارق عمن اجتمع عليه الناس ولا أتى أمرا يوجب فراقه من ظلم وعصيان لله وتعد لحدوده فإنه لا يجوز من أحد الخروج عليه فإن المراد فراقه مفارقة تضره

(١) **إسناده قوي:** أخرجه أحمد (١٩ / ٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٦ / ١٨)، والحاكم (٢٠٧ / ١)، وغيرهم من طريق حيوة، قال: أخبرني أبو هانئ، أن أبا على عمرو بن مالك الجبني حدثه: فضالة بن عبيد به مرفوعا. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته ولم يخرجاه، ولا أعرف له علة»، ووافقه الذهبي، وقال ابن عساكر: «حديث حسن غريب تفرد به أبو هانئ، ورجال إسناده ثقات» قلت: وهذا إسناده رجاله رجال الصحيح سوى عمرو بن مالك الهمداني المرادي، أبي علي الجبني وهو من الثقات، وحميد بن هانئ أبو هانئ الخولاني أخرج له مسلم، قال أبو حاتم عنه: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الدارقطني: لا بأس به ثقة، وقال ابن عبد البر: هو عندهم صالح الحديث لا بأس به.

وتضر المسلمين ولذا قال فارق الجماعة وعصى إمامه فإنه لو عصى إمامه وبقي في جماعته غير متعد بصره أحدا لم يدخل في الوعيد، وأخص الناس لهذه الصفة الخوارج المارقون فإنهم كانوا بهذه الصفة وماتوا عاصين غير تائبين»^(١).

الحديث الخامس والعشرون:

عن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُ وَلَا تَكُمُ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»^(٢).

الحديث السادس والعشرون:

عن أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَلَا أُمَّةَ بَعْدَكُمْ، أَلَا فَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَيِّبَةً بِهَا أَنْفُسُكُمْ، وَأَطِيعُوا أَمْرَاءَكُمْ؛ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ»^(٣).

الحديث السابع والعشرون:

عن جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، أَنَّ عِيَّاضَ بْنَ غَنَمٍ وَقَعَ عَلَى صَاحِبِ دَارِيَّاءٍ حِينَ فُتِحَتْ،

(١) «التنوير شرح الجامع الصغير» (٥/٢١٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم (١٠٦١)، والترمذي (٦١٦) وغيرهما، بإسناد صحيح رجاله

ثقات، ومعاوية بن صالح ثقة على الراجح.

فَأَتَاهُ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ فَأَغْلَظَ لَهُ الْقَوْلَ، وَمَكَثَ عِيَاضُ لِيَالِي، فَأَتَاهُ هِشَامُ يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عِيَاضُ أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدَّهُمْ عَذَابًا لِلنَّاسِ فِي الدُّنْيَا»، فَقَالَ عِيَاضُ: يَا هِشَامُ، إِنَّا قَدْ عَلِمْنَا الَّذِي عَلِمْتَ، وَرَأَيْنَا الَّذِي رَأَيْتَ، وَصَحِبْنَا الَّذِي صَحِبْتَ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ يَا هِشَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ نَصِيحَةٌ لِذِي سُلْطَانٍ فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَنْصَحْهُ، فَإِنْ قَبِلَهَا، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ»، وَإِنَّكَ يَا هِشَامُ لَأَنْتَ الْجَرِيُّ إِذْ تَجْتَرِئُ عَلَى سُلْطَانِ اللَّهِ، فَمَا خَشِيتَ أَنْ يَقْتُلَكَ سُلْطَانُ اللَّهِ ﷻ فَتَكُونَ قَتِيلَ سُلْطَانِ اللَّهِ تَعَالَى؟»^(١).

الحديث الثامن والعشرون:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ ﷻ بَعْدَ خَيْرٍ أَيْفَقَهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّ السَّامِعَ الْمُطِيعَ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ السَّامِعَ الْعَاصِيَ لَا حُجَّةَ لَهُ»^(٢).

الحديث التاسع والعشرون:

عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: خَرَجَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَامَ

(١) حسن لشواهده: أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١٥٤) بإسناد حسن لحال الفضيل بن فضالة وهو تابعي روى عنه جمع ولم يأت بما ينكر عليه، وعبد الحميد بن إبراهيم قال ابن حجر عنه: صدوق إلا أنه ذهب كتبه فساء حفظه، فها من يحسن حديثها وله طرق أخرى لا يخلو مفاريدها من مقال ويؤيده أفعال الصحابة مثل أسامة بن زيد وعبد الله بن أبي أوفى وسعد بن أبي وقاص وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٩٦)، و ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٧٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٦٦/ ١٩) وغيرهم بإسناد صحيح.

رَجُلٌ مِنْ تِلْقَاءِ الْيَسَارِ، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ كِتَابَ اللَّهِ؟، فَقَالَ: وَيَحَكَ، أَلَيْسَ عِنْدَكَ كِتَابُ اللَّهِ؟، قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا فَنَهَاهُ، فَقَامَ مَعَهُ رَجُلٌ وَقَامَ مَعَ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ، وَقَامَ مَعَ هَذَا رَجُلٌ وَقَامَ مَعَ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ، حَتَّى كَثُرُوا، ثُمَّ تَحَاصَّبُوا حَتَّى مَا أَرَى أَدِيمَ النَّاسِ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَجُلٍ مَعَهُ مُصْحَفٌ بَعَثَتْهُ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَصَعِدَ سُورَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ نَادَى النَّاسَ: «أَلَا إِنَّ هَذَا يَنْهَاكُم عَمَّا تَفْعَلُونَ، إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ بَرِئَ مِمَّنْ فَرَّقَ دِينَهُ وَكَانَ شَيْعًا»^(١).



(١) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٥٦)، وغيره بإسناد ثابت، وانظر تمام تخريجه في كتابي «سوء أدب الخوارج مع أهل السنة».

أقوال الصحابة رضي الله عنهم في النهي عن الخروج على الأمراء

عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ رضي الله عنه: يَا أَبَا أُمَيَّةَ، إِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَلْقَاكَ بَعْدَ عَامِي هَذَا، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ أُمِّرَ عَلَيْكَ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ، إِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ أَرَادَ أَمْرًا يَنْتَقِصُ دِينَكَ فَقُلْ سَمِعُ وَطَاعَةٌ، دَمِي دُونَ دِينِي، فَلَا تُفَارِقِ الْجَمَاعَةَ»^(١).

قَالَ الْأَجْرِيُّ^(٢) فِي التَّعْلِيلِ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه السَّالِفِ:

«مَنْ أُمِّرَ عَلَيْكَ مِنْ عَرَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، أَسْوَدٌ، أَوْ أَبْيَضٌ، أَوْ أَعْجَمِيٌّ، فَأَطِيعْهُ فِيمَا لَيْسَ لِلَّهِ عز وجل فِيهِ مَعْصِيَةٌ، وَإِنْ ظَلَمَكَ حَقًّا لَكَ، وَإِنْ ضَرَبَكَ ظُلْمًا لَكَ،، وَأَخَذَ مَالَكَ، فَلَا يَحْمِلُكَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُخْرِجَ عَلَيْهِ سَيْفَكَ حَتَّى تُقَاتِلَهُ، وَلَا تُخْرَجَ مَعَ خَارِجِيٍّ حَتَّى تُقَاتِلَهُ، وَلَا تُحَرِّضَ غَيْرَكَ عَلَى الْخُرُوجِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ اصْبِرْ عَلَيْهِ».

قَالَ: وَقَدْ يُحْتَمَلُ بِهِ أَنْ يَدْعُوكَ إِلَى مَنْقَصَةٍ فِي دِينِكَ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجَهَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَأْمُرَكَ بِقَتْلِ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ، أَوْ بِقَطْعِ عَضْوٍ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، أَوْ بِضَرْبِ مَنْ لَا يَحِلُّ ضَرْبُهُ، أَوْ بِأَخْذِ مَالٍ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُؤْخَذَ مَالُهُ، أَوْ بِظُلْمِ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ، وَلَا لَكَ ظُلْمُهُ، فَلَا يَسْعُكَ أَنْ تُطِيعَهُ، فَإِنْ قَالَ لَكَ: إِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمْرُكَ بِهِ قَتَلْتُكَ، أَوْ ضَرَبْتُكَ، فَقُلْ: دَمِي دُونَ دِينِي.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢ / ٥٤٤) بإسناد صحيح.

(٢) في «الشرية» (١ / ٨٢).

أبوذر الغفاري رضي الله عنه:

أخرج البخاري (١٤٠٦) عن زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنْزِلَكَ هَذَا؟، قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: نَزَلْتُ فِيْنَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ رضي الله عنه يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقَدِمْتُهَا فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ لِي: إِنَّ شَيْئًا تَحَيَّيْتُ فَكُنْتُ قَرِيبًا، فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَني هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ حَبْشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ».

قال ابن بطال:

«وفي هذا من الفقه: أنه جائز للإنسان الأخذ بالشدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن أدى ذلك إلى فراق وطنه.

وفيه: أنه جائز للإمام أن يخرج من توقع ببقائه وقوع فتنة بين الناس.

وفيه: ترك الخروج على الأئمة، والانقياد لهم، وإن كان الصواب في خلافهم»^(١).

وعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ، لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ، قَدْ بَلَّغْنَا الَّذِي صُنِعَ بِكَ، فَاعْقِدْ لِيَوَاءَ يَأْتِكَ رَجُلٌ مَا شِئْتَ. قَالَ: مَهَلًا مَهَلًا يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ، مَنْ أَلْتَمَسَ ذَلِكَ تُغَرَّ ثَغْرَةٌ فِي

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال.

الإسلام، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ»^(١).

كبراء الصحابة رضي الله عنهم :

أخرج ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٢١٧) بإسناد قوي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: «لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب».

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ غَدْرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ، وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتْ الْفَيْصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ»^(٢).
بوب له البخاري باب: «بَابُ إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ».

قال ابن بطلان:

«معنى الترجمة: إنما هو في خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، ورجوعهم عن بيعته وما قالوا له، وقالوا بغير حضرته خلاف ما قالوا بحضرته، وذلك أن ابن عمر بايع يزيد بن معاوية، فقال: عنده بالطاعة لخلافته، ثم خشي على بنيه وحشمه النكث مع أهل المدينة حين نكثوا ببيعة يزيد، فجمعهم ووعظهم

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧١١١).

وأخبرهم أن النكت أعظم الغدر»^(١).

عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَمَعَ أَهْلَ بَنِيهِ حِينَ انْتَزَى أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَخَلَعُوا يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّا بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لُؤَاءُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يَقَالُ: هَذِهِ غَدْرُهُ فُلَانٍ»، وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْغَدْرِ بَعْدَ الْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَنْكُثُ بَيْعَتَهُ، وَلَا يَخْلَعَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَزِيدَ، وَلَا يَشْرَفَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَيَكُونَ صِلَمًا بَيْنِي وَبَيْنَهُ»^(٢).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: لَمَّا ذَكَرُوا مِنْ شَأْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي ذَكَرُوا، أَقْبَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى دَخَلُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ أَحْدَثَ هَذَا الرَّجُلُ؟، فَقَالَ بَخٍ بَخٍ، فَمَا تَأْمُرُونِي؟، قَالَ: تُرِيدُونَ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ الرُّومِ وَفَارِسَ إِذَا غَضِبُوا عَلَى مَلِكٍ قَتَلُوهُ؟، قَدْ وَلَّاهُ اللَّهُ الَّذِي وَلَّاهُ فَهُوَ أَعْلَمُ، لَسْتُ بِقَائِلٍ فِي شَأْنِهِ شَيْئًا»^(٣).

وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مَخْصُورٌ فِي الدَّارِ: مَا تَقُولُ فِيمَا أَشَارَ بِهِ عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ الْأَخْنَسِ؟، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَشَارَ بِهِ عَلَيْكَ؟، قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يُرِيدُونَ خُلْعِي، فَإِنْ خُلِعْتُ تَرَكُونِي، وَإِنْ لَمْ أُخْلَعْ قَتَلُونِي، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ خُلِعْتَ أَتْرَاكَ

(١) «شرح صحيح البخاري» (١٠/٥٦).

(٢) خرجته في كتابي «الإعلام بمفاسد الخروج على الحكام».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/٢٢٣) عن عبد الله بن بكر، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ،

عن عمرو بن دينار به، وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين.

مُخَلَّدًا فِي الدُّنْيَا؟، قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَهَلْ يَمْلِكُونَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ؟، قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ تُخْلَعْ، أَيْزِيدُونَ عَلَى قَتْلِكَ؟، قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ تَسُنُّ هَذِهِ السُّنَّةَ فِي الْإِسْلَامِ كُلَّمَا سَخِطَ قَوْمٌ عَلَى أَمِيرٍ خَلَعُوهُ، وَلَا تُخْلَعْ قَمِيصًا فَمَصَّكَهُ اللَّهُ^(١).

حذيفة بن اليمان وأبو مسعود الأنصاري رضي الله عنهما:

وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنْفِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى حُذَيْفَةَ وَإِلَى أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَهُمَا جَالِسَانِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ طَرَدَ أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ: مَا يُجْلِسُكُمْ وَقَدْ خَرَجَ النَّاسُ؟، فَوَاللَّهِ إِنَّا لَعَلَى السُّنَّةِ، فَقَالَا: وَكَيْفَ تَكُونُونَ عَلَى السُّنَّةِ وَقَدْ طَرَدْتُمْ إِمَامَكُمْ، وَاللَّهِ لَا تَكُونُونَ عَلَى السُّنَّةِ حَتَّى يُشْفِقَ الرَّاعِي وَتَنْصَحَ الرَّعِيَّةُ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: فَإِنْ لَمْ يُشْفِقِ الرَّاعِي وَتَنْصَحِ الرَّعِيَّةُ فَمَا تَأْمُرُنَا؟، قَالَ: نَخْرُجُ وَنَدْعُكُمْ^(٢).

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٢/ ١٦٢) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ وَسَّاجٍ، قَالَ: كَانَ صَاحِبٌ لِي يُحَدِّثُنِي عَنْ شَأْنِ الْخَوَارِجِ، وَطَعْنِهِمْ عَلَى أَمْرَائِهِمْ، فَحَجَجْتُ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رضي الله عنهما، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ مِنْ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عِنْدَكَ عِلْمًا، وَأُنَاسٌ بِهَذَا الْعِرَاقِ

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٦٦)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٢٠٢) قالوا:

حدثنا عفان، قال: حدثنا جرير بن حازم، قال: أخبرنا يعلى بن حكيم، عن نافع به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ٥) بإسناد صحيح رجاله ثقات، وقد ذكر أبو حاتم أن رواية

عبد الرحمن بن قيس أبي صالح الحنفي، عن حذيفة مرسله، ولا يستبعد أن يكون سمعه من

أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، فإنه له رواية عنه، ولم ينف أحد سماعه منه.

يَطْعُنُونَ عَلَى أَمْرَائِهِمْ، وَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِمْ بِالضَّلَالَةِ. فَقَالَ لِي: أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

أنس بن مالك رضي الله عنه:

عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٦٨).

حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:

عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: قِيلَ لِحَذِيفَةَ رضي الله عنه: «أَلَا نَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَحَسَنٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَرْفَعَ السَّلَاحَ عَلَى إِمَامِكَ»^(١).

وقال حذيفة رضي الله عنه: «أَلَا لَا يَمْشِينَ رَجُلٌ مِنْكُمْ شَبْرًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُذِلَّهُ،

(١) **صحيح المعنى ضعيف الإسناد:** أخرجه ابن أبي شيبه (١٨٢/١٥)، والبيهقي في «شعب

الإيمان» (٦٣/٦)، وغيرهما عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري به. وأخرجه البزار في «مسنده» (٢٤٠/٧) ولكن إسناده ضعيف فيه حبيب بن خالد متكلم فيه، وقد استنكر عليه ابن المبارك هذا الأثر واستحسن طريق أبي البختري كما في ترجمة حبيب بن خالد في «ميزان الاعتدال» (٤٥٧/١) قلت عماد: وإن كان فالمحفوظ مرسل، للانقطاع بين أبي البختري وحذيفة رضي الله عنه كما قال المزي في «تهذيب الكمال»، وقال العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (ص ١٨٣): «سعيد بن فيروز أبو البختري الطائي كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وغيرهم رضي الله عنهم».

ولكن معناه صحيح مؤيد بعموم الأدلة التي تحرم الخروج على السلطان، والأحاديث التي تحث على الصبر على جور السلطان.

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ قَوْمٌ أَذَلُّوا السُّلْطَانَ أَذِلَّاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَمْرُ إِمَامِي بِالْمَعْرُوفِ؟، قَالَ: إِنْ خَشِيتَ أَنْ يَقْتُلَكَ فَلَا، فَإِنْ كُنْتَ وَلَا بُدَّ فَاعِلًا، فَفِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ»^(٢).

وَزَادَ أَبُو عَوَانَةَ: «وَلَا تَغْتَبِ إِمَامَكَ»^(٣).

وعند البيهقي في «الشعب»: «ولا تعب إمامك»^(٤).

وفي لفظ: «فَلَا تُؤَنِّبَ الْإِمَامَ»^(٥).

وفي لفظ: «فلا تعنف السلطان»^(٦)!.

وَعَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: ذَكَرْتُ الْأُمَرَاءَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَابْتَرَكَ فِيهِمْ رَجُلٌ فَتَطَاوَلَ حَتَّى مَا أَرَى فِي الْبَيْتِ أَطْوَلَ مِنْهُ، فَسَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: يَا هَزْهَازُ، لَا تَجْعَلَ نَفْسَكَ فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ، فَتَقَاصَرَ حَتَّى مَا رَأَيْتُ فِي الْقَوْمِ أَقْصَرَ مِنْهُ» أخرجه ابن أبي شيبة (١١ / ١٣٧) وغيره بإسناد صحيح.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥ / ١٢٦) بإسناد صحيح موقوفا.

(٢) **إسناده حسن**: أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٣ / ١٨)، وابن أبي شيبة (١٥ / ٧٤)،

وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٨٠) بإسناد حسن لحال معاوية بن

إسحاق، وعند ابن أبي شيبة مغيرة بن إسحاق وهو تصحيف.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٣ / ١٨) وإسناده حسن.

(٤) (٦ / ٩٦) بإسناد رجاله ثقات سوى شيخ البيهقي أبي نصر بن قتادة لم أجد أحدا عدله.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥ / ٧٤) بإسناد ثابت.

(٦) أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (٣ / ٣٠٦).

عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه :

قال سعيد بن جمهان: قلت لابن أبي أوفى: إِنَّ السُّلْطَانَ يَظْلِمُ النَّاسَ وَيَفْعَلُ بِهِمْ.

قَالَ: فَتَنَّاوَلْ يَدِي فَعَمَزَهَا بِيَدِهِ غَمَزَةً شَدِيدَةً.

ثُمَّ قَالَ: وَيَحَكَ يَا ابْنَ جُمَهَانَ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، إِنَّ كَانَ السُّلْطَانُ يَسْمَعُ مِنْكَ، فَأْتِهِ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ، فَإِنْ قِيلَ مِنْكَ وَإِلَّا فَدَعُهُ، فَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنْهُ»^(١).

عمرو البكالي رضي الله عنه :

وَعَنْ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ عَمْرِو الْبِكَالِيِّ^(٢) قَالَ: «إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمِيرٌ، فَأَمَرَكَ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَقَدْ حَلَّ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَهُ، وَحَرَّمَ عَلَيْكَ سَبُّهُ»^(٣).

زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها :

عن الحسن، قال: أصيب ابنا زينب يوم الحرة فحملا إليها، فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ما أعظم المصيبة علي فيهما، ولهي في هذا أعظم علي منها

(١) أخرجه أحمد (٣٨٢ / ٤) وغيره بإسناد حسن.

(٢) اختلف في صحبته، فقد أثبتها البخاري، وأبو حاتم، وخليفة، وابن البرقي، وقال: أبو أحمد الحاكم في «الكنى» عمرو البكالي يقال له صحبة، بينما ذكره العجلي في «ثقات التابعين»، وكذا صنع أبو زرعة الدمشقي «انظر «الإصابة» (٤ / ٦٩٨ - ٦٩٩).

(٣) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣٧) بإسناد صحيح، وسعيد بن إياس الجريدي اختلط، ولكن الراوي عنه حماد بن سلمة وروايته عنه على شرط مسلم، وروي مرفوعاً كما عند الطبراني في «الكبير»، وفيه من لم أعرفه.

في هذا، أما هذا فبسط يده فقاتل حتى قتل فأنا أخاف عليه، وأما هذا فكف يده حتى قتل فأنا أرجو له»^(١).

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

وعند ابن أبي شيبه (٣٥ / ١٥) وغيره بإسناد ثابت عن يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: شِيعْنَا ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حِينَ خَرَجَ، فَنَزَلَ فِي طَرِيقِ الْقَادِسِيَّةِ فَدَخَلَ بُسْتَانًا، فَقَضَى الْحَاجَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى جَوْرِيَّهِ، ثُمَّ خَرَجَ، وَإِنَّ لِحِيَّتَهُ لَيَقْطُرُ مِنْهَا الْمَاءُ، فَقُلْنَا لَهُ: اعْهَدْ إِلَيْنَا فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ وَقَعُوا فِي الْفِتْنِ وَلَا نَدْرِي هَلْ نَلْقَاكَ أَمْ لَا قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، أَوْ يُسْتَرَحَ مِنْ فَاجِرٍ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ عُثْمَانُ إِلَيْهِ يَأْمُرُهُ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَقَالُوا لَهُ: أَقِمْ لَا تَخْرُجْ، فَخَنُ نَمْنَعُكَ، لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ تَكْرَهُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّهَا سَتَكُونُ أُمُورٌ وَفِتْنٌ، لَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَنَا أَوَّلُ مَنْ فَتَحَهَا وَلَهُ عَلَيَّ طَاعَةٌ، قَالَ: فَرَدَّ النَّاسَ وَخَرَجَ إِلَيْهِ^(٢).

أسير رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم:

وعن حميد بن عبد الرحمن، قال: دخلنا على أسير رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استخلف يزيد بن معاوية، قال: يقولون: إن يزيد ليس بخير أمة محمد، ولا أفقهها فقها، ولا أعظمها فيها شرفا، وأنا أقول ذلك، ولكن والله لأن تجتمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم أحب إلي من أن تفرق، رأيتمكم بابا لو

(١) أخرجه خليفة بن خياط في «تاريخه» (٢٣٩) بإسناد صحيح على شرط الصحيحين.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه (٣٥ / ١٥) بإسناد صحيح.

دخل فيه أمة محمد ﷺ وسعهم أكان يعجز عن رجل واحد لو دخل فيه؟، قال: قلنا: لا، قال: أرأيتم لو أن أمة محمد ﷺ قال كل رجل منهم: لا أهرق دم أخي ولا آخذ ماله أكان هذا يسعهم؟، قال: قلنا: نعم، قال: فذلك ما أقول لكم، ثم قال رسول الله: « لا يأتيك من الحياء إلا خير»^(١).

عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَنْ عِبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ زَمَنُ الْحَرَّةِ، أَتَاهُ آتٍ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ عَلَى الْمَوْتِ، فَقَالَ لَا أَبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

قال ابن بطال:

«وإنما قال ذلك، لأنه يرى القعود في الفتن التي بين المسلمين وترك القتال مع إحدى الطائفتين، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من السلف»^(٣).

وعند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٠٣) من نفس طريق البخاري

(١) **صحيح:** أخرجه خليفة بن خياط في «تاريخه» (٢١٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٦٧/ ٧)، وهذا سند صحيح رجاله ثقات - على الراجح في بعضهم -، وقد صححه ابن العربي المالكي في «العواصم من القواصم» (ص ٢٣١).


(٢) أخرجه البخاري (٢٩٥٩)، ومسلم (١٨٦١).

وأما ما روي عند البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ١٥١) عن عباد بن تميم، قال: قتل عبد الله بن زيد يوم الحرة... لعله من أوهام الداروردي، لأن وهيب بن خالد رواه في الصحيحين بغير ذكر قتله يوم الحرة، وتابعه سليمان بن بلال على ذلك، كما عند البخاري (٣٩٣٤)، وهيب وسليمان أقوى من الداروردي.

(٣) «شرح صحيح البخاري» (٥/ ١٣٢)


في «الصحيح» من طريق وهيب، عن عمرو بن يحيى، عن عباد بن تميم، أن عبد الله بن زيد قيل له زمن الحرة: ها ذاك حنظلة أو ابن حنظلة يبايع الناس. قال: على أي شيء؟، قال: على الموت. قال: على أي شيء؟، قال: على الموت قال: لا أبايع على هذا أحداً بعد رسول الله ﷺ.





تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

☐

الإشعارات

معطلة

أقوال التابعين ومن بعدهم عليه السلام في النهي عن الخروج على الأمراء

كلام الحسن البصري رحمته الله:

قال الحسن أيام ابن المهلب^(١): «لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا، ما لبثوا أن يفرج عنهم، ولكنهم يجزعون إلى السيف، فيوكلون إليه،

(١) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، ولي المشرق بعد أبيه، ثم ولي البصرة لسليمان بن عبد الملك، ثم عزله عمر بن عبد العزيز وطلبه عمر وسجنه، ثم لما استخلف يزيد بن عبد الملك غلب ابن المهلب على البصرة، وتسمى بالقحطاني، فأنكر عليه الحسن فعله وحذر منه:

قال الحسن البصري في فتنة يزيد بن المهلب: «كلما نعر لهم ناعر اتبعوه، هذا عدوا الله ابن المهلب» أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١١٧/٣) بإسناد صحيح.

وأخرج البلاذري في «الأنساب» (١١٨/٣) بإسناد قوي عن كلثوم بن جبر، قال: قلت للحسن: إن أكرهني ابن المهلب على الخروج معه فحمل على رجل؟ قال: تناشده قلت: فإن أبي؟ قال: فكن عبد الله المقتول. قال: فسألت مجاهدا فقال لي مثل قول الحسن.

وقال جويرية بن أسماء: ذكر ابن المهلب عند الحسن فقال: فاسق، قاتل الناس مع هؤلاء على غير هدى، ثم غضب غضبة، فعقد خرقا على قضيب، ثم نعق بأعلاج وطغام فاتبعوه، فهو يزعم أنه يدعوهم إلى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وسيرة الخلفاء الراشدين إلا وإن من سيرة الخلفاء الراشدين أن يوضع في رجله قيد ويرد إلى محبس عمر» أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١١٧/٣) بإسناد حسن لحال عبد الواحد بن غياث.

قال الذهبي: «قتل عن تسع وأربعين سنة، ولقد قاتل قتالا عظيما، وتفلفت جموعه، فما زال يحمل بنفسه في الألوف، لا لجهاد، بل شجاعة وحمية، حتى ذاق حمامه أعوذ بالله من هذه القتلة الجاهلية» «سير أعلام النبلاء» (٥٠٦/٤).

فوالله ما جاؤوا بيوم خير قط»^(١).

وعن سليمان بن علي الربيعي، قال: لما كانت الفتنة فتنة ابن الأشعث إذ قاتل الحجاج بن يوسف، انطلق عقبة بن عبد الغافر وأبو الجوزاء وعبد الله بن غالب^(٢) في نفر من نظرائهم فدخلوا على الحسن، فقالوا: يا أبا سعيد، ما تقول في قتال هذا الطاغية الذي سفك الدم الحرام، وأخذ المال الحرام، وترك الصلاة وفعل وفعل؟، قال: وذكروا من فعل الحجاج، قال: فقال الحسن: أرى أن لا تقاتلوه، فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادي عقوبة الله بأسيا فكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين، قال: فخرجوا من عنده وهم يقولون: نطيع هذا العليج^(٣)، قال: وهم قوم عرب قال: وخرجوا مع ابن الأشعث، قال: فقتلوا جميعا^(٤).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٥)، وغيره بإسناد ثابت.

(٢) هو عبد الله بن غالب الحداني، أبو قريش، ويقال أبو فراس، البصري العابد قال الذهبي: صادق واعظ قانت متبتل قتل مع ابن الأشعث.

(٣) قال الخطابي: «العليج: الجافي الغليظ يقال: رجل عليج وعليج وهو الصلب الشديد، ويقال للحمار الوحشي: عليج، وذلك لاستعلاج خلقه، وشدة أسره» «غريب الحديث» (٢/ ١٤٤) وقيل العليج: الرجل القوي الضخم والرجل من كفار العجم، جمعه أعلاج وعلوج.

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٤)، والدولابي في «الكنى» (١٨١٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٢/ ١٨٧) بإسناد حسن لحال عمرو بن عاصم الكلابي.

وأخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٤/ ٣١٦) قال: حدثني هذبة بن خالد، عن مبارك بن فضالة، قال: جاء عبد الله بن غالب، أبو قريش الجهضمي وعقبة بن عبد الغافر الأزدي إلى الحسن فقالا: إن الحجاج قد أمت السنة، وانتهك المحارم، وقتل على =

كلام مطرف بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ:

وقال مطرف عن الذين خرجوا مع ابن الأشعث: «وَاللَّهِ لَقَدْ نَزَى بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَيْتَنِي ظَهَرَ لَا يَقُومُ لِلَّهِ دِينٌ، وَلَيْتَنِي ظَهَرَ عَلَيْهِ لَا تَزَالُونَ أَدِلَّةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

كلام أبي مجلز^(٢) رَحِمَهُ اللهُ:

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ زَنْجَوَيْهِ فِي «الْأَمْوَالِ»^(٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ الْإِمَامَ التَّابِعِيَّ، قَالَ: سَبُّ الْإِمَامِ الْحَالِقَةِ، لَا أَقُولُ: حَالِقَةَ الشَّعْرِ، وَلَكِنْ: حَالِقَةُ الدِّينِ».

كلام أبي إدريس الخولاني رَحِمَهُ اللهُ:

وَأَخْرَجَ ابْنُ زَنْجَوَيْهِ^(٤) بِإِسْنَادٍ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ التَّابِعِيِّ وَهُوَ يَقْصُصُ فِي زَمَانِ عَبْدِ الْمَلِكِ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَالطَّعْنَ عَلَى الْأُئِمَّةِ، فَإِنَّ الطَّعْنَ عَلَيْهِمْ هِيَ الْحَالِقَةُ، حَالِقَةُ الدِّينِ لَيْسَ حَالِقَةَ الشَّعْرِ، أَلَا أَنَّ الطَّعَّانِينَ هُمُ الْخَائِبُونَ وَشِرَارُ الْأَشْرَارِ.

= الظنة وأخاف المسلمين، فقال: إن الحجاج عقوبة من الله، فلا تلقوها بالسيف، ولكن بالتوبة والتضرع.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١ / ١٤٤) بإسناد ثابت.

(٢) هو لاحق بن حميد بن سعيد ويقال: شعبة السدوسي، أبو مجلز البصري الأعور.

(٣) برقم (٣٤) قال: حدثنا محمد بن الفضل السدوسي عارم، أنا سلام بن مسكين، عن أبي حكيمة، عن أبي مجلز. ورجاله كلهم ثقات، إلا أبا حكيمة فقد قال عنه أبو حاتم: «محلّه الصدق واسمه عصمة».

(٤) برقم (٣٨).

قال أحمد بن حنبل:

«ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد كانوا اجتمعوا عليه، وأقروا بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية» كما في «أصول السنة»^(١).

وهذا إمام أهل السنة أحمد بن حنبل يحذر من كتاب الكرايسي، لأنه جمع للمخالفين ما لم يحسنوا، مثل تبرير موقف الخارجين على الحكام بخروج عبد الله بن الزبير رضي الله عنه!

قال المروزي:

«مضيت إلى الكرايسي، وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة ويظهر أبي عبد الله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبد الله، فقال لي: عن أبي عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه، وقال: قد سألتني أبو ثور وابن عقيل وحبش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم، وقلت: بل أزيد فيه، ولج في ذلك وأبى أن يرجع عنه.

فجئ بالكتاب إلى أبي عبد الله وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح.

وكان في الكتاب: إن قلت إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج.

(١) «أصول السنة» (٤٦).

فلما قرئ على أبي عبد الله قال: هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا ونهى عنه «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٨٩٣/٢).

وقد نهى الإمام أحمد - إمام أهل السنة - من هم بالخروج على الأمراء الظلمة كالمعتصم والواثق وغيرهما الذين ساندوا القول بخلق القرآن وغيره من مقالات الجهمية المنحرفة ووضعوا السيف على رقاب من خالفهم من أهل السنة فقتلوا بسبب ذلك خلقا وعذبوا خلقا كثيرا وفتحوا سجونهم لمن رد مقالاتهم حتى كان الإمام أحمد من الذين سجنوا وعذبوا على أيدي هؤلاء:

أخرج الخلال في «السنة» (٨٩) بإسناد صحيح عن أبي الحارث، قال: سألت أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد، وهم قوم بالخروج، فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان الله! الدماء، الدماء، لا أرى ذلك، ولا أمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة، يسفك فيها الدماء، ويستباح فيها الأموال، ويتتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه - يعني أيام الفتنة - ؟ قلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟، قال: وإن كان وإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا، ويسلم لك دينك خير لك، ورأيت ينكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء، لا أرى ذلك، ولا أمر به».

وقال - أيضا - :

«ابن عمر وسعد ومن كف عن تلك الفتنة أليس هو عند بعض الناس أحمد؟، ثم قال: هذا علي رضي الله عنه لم يضبط الناس، فكيف اليوم والناس على

هذا الحال ونحوه ؟، والسيف لا يعجبني أيضا»^(١).

وهذا استقراء لإمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

أخرج الخلال^(٢) بإسناد صحيح عن أبي الحارث، قال: سألتُ أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد وهم قوم بالخروج.

فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم، فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول:

سبحان الله الدماءُ الدماءُ، لا أرى ذلك ولا أمرُ به، الصبرُ على ما نحن فيه خيرٌ من الفتنة، يُسفكُ فيها الدماءُ، ويُستباحُ فيها الأموال، ويُنتهكُ فيها المحارم.

أما علمتَ ما كان الناسُ فيه - يعني أيام الفتنة - ؟.

قلت: والناسُ اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله ؟.

قال: وإن كان فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل، الصبر على هذا ويسلم لك دينك خير لك.

ورأيتُه ينكر الخروج على الأئمة، وقال:

الدماءُ لا أرى ذلك ولا أمرُ به». اهـ

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (١ / ١٤٠) بإسناد صحيح.

(٢) في «السنة» (٨٩).

قال ابن خلدون بعد ذكر طرف من أحوال الثوار^(١):

«ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء ، فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه، والأمر بالمعروف رجاء في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتشبهون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في تلك السبيل مأزورين غير مأجورين؛ لأن الله سبحانه لم يكتُب ذلك عليهم، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه، قال ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه»، وأحوال الملوك والدول راسخة قوية لا يُزحزحها ويهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر كما قدمناه، وهكذا كان حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم إلى الله بالعشائر والعصائب، وهم المؤيدون من الله بالكون كله لو شاء، لكنه إنما أجرى الأمور على مستقر العادة، والله حكيمٌ عليمٌ، فإذا ذهب أحد من الناس هذا المذهب وكان فيه محققاً، قَصَرَ به الانفراد عن العصبية فطاح في هوة الهلاك، وأما مَنْ كان من الملبسين بذلك في طلب الرئاسة، فأجدر أن تعوقه العوائق، وتنقطع به المهالك، لأن أمر الله لا يتم إلا برضاه وإعانتة والإخلاص له والنصيحة للمسلمين، ولا يشك في ذلك مسلمٌ، ولا يرتاب فيه ذو بصيرة». اهـ وبقية كلامه نافع لكنه طويل فيراجع من شاء.

(١) «المقدمة» (ص ٧٩).

قال حرب الكرمانى :

«ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع، مخالف مفارق للسنة للجماعة» كما في «مسائله».

قال علي بن المديني :

«ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة»^(١).

قال أبو الحسن الأشعري :

«ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم، إذا ظهر منهم ترك الاستقامة»^(٢).

قال ابن كثير :

«ولا يجوز الخروج على الإمام لفسقه، لما في ذلك من إثارة الفتنة، ووقع الهرج، وسفك الدماء الحرام، ونهب الأموال، وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن، وغير ذلك مما كان واحدة فيها من الفساد أضعاف فسقه كما جرى مما تقدم إلى يومنا هذا»^(٣).

قال البربهاري :

«ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار وميته ميته جاهلية» «شرح السنة» (٢٩).

(١) «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٦٥).

(٢) «الإبانة» (ص ٢٠).

(٣) «البداية والنهاية» (٨/ ٢٤٥).

قال الصابوني:

«إن أصحاب الحديث لا يرون الخروج على الأئمة بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيث، وأنه ذكر تبديع من خالف هذا الأصل، كما في كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ١٧).

قال الطرطوشي:

«إذا اختل أمر السلطان دخل الفساد على الجميع، ولو جعل ظلم السلطان حولاً في كفة كان هرج الناس ساعة أرجح وأعظم من ظلم السلطان حولاً، وكيف لا وفي زوال السلطان أو ضعف شوكته سوق أهل الشر، ومكسب الأجناد، ونفاق أهل العيارة والسوقة واللصوص والمنابهة»^(١).

قال ابن تيمية:

«وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ وَالْفَضْلِ فَلَا يُرْخِصُونَ لِأَحَدٍ فِيمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةٍ وَلَا لَةِ الْأُمُورِ، وَغَشَّيْهِمْ، وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ»^(٢).

وقال شيخ الإسلام:

«قُلَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ ذِي سُلْطَانٍ إِلَّا كَانَ مَا تَوَلَّدَ عَلَى فَعْلِهِ مِنَ الشَّرِّ أَكْثَرُ مِمَّا تَوَلَّدَ مِنَ الْخَيْرِ، كَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى يَزِيدَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَابِنِ الْأَشْعَثِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بِالْعِرَاقِ، وَكَابِنِ الْمَهْلَبِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى ابْنِهِ بِخُرَّسَانَ، وَكَأَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ الَّذِي خَرَجَ عَلَيْهِمْ بِخُرَّسَانَ أَيْضًا، وَكَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْمَنْصُورِ بِالْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَغَايَةِ هَؤُلَاءِ

(١) «سراج الملوك» (ص ٣٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٢).

إما أن يَغلبوا وإما أن يُغلبوا، ثم يزول ملكهم فلا يكون له عاقبة.

فإن عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قتلا خلقاً كثيراً، وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور، وأما أهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب وغيرهم فهُزموا وهُزم أصحابهم، فلا أقاموا ديناً، ولا أبقوا دنياً، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين، ومن أهل الجنة، فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم، ومع هذا لم يُحمَدوا على ما فعلوه من القتال وهم أعظم قدراً وأحسن نيةً من غيرهم^(١).

قال الطحاوي:

«ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم» «العقيدة الطحاوية» (٤٧).

قال الآجري:

«قد ذكرت من التحذير عن مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله ﷺ الكريم عن مذهب الخوارج، ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله العظيم أن يكشف الظلم عنه وعن جميع المسلمين، ودعا للولاية بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى خلفهم الجمعة والعيد، وإن أمروه بطاعتهم فأمكنه طاعتهم أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت بينهم الفتن لزم بيته وكف لسانه ويده، ولم يهو ما هم فيه،

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٣١٣ وما بعدها).

ولم يعن على فتنة، فمن كان هذا وصفه كان على الطريق المستقيم إن شاء الله تعالى «الشريعة» (١ / ٤٢).

قال البسام:

«تحريم الخروج على الأئمة، وهم الحكام، ولو حصل منهم بعض المنكر، ما لم يصل إلى الكفر، فإن ما يترتب على الخروج عليهم من إزهاق الأرواح، وقتل الأبرياء، وإخافة المسلمين، وذهاب الأمن، واختلال النظام، أعظم من مفسدة بقائهم» «تيسير العلام» (٢ / ٢٤٣).

قال العلامة الألباني:

«ولعل ذلك كان السبب - يعني قصة إسلام عمر بن الخطاب -، أو من أسباب استدلال بعض إخواننا الدعاة على شرعية المظاهرات المعروفة اليوم، وأنها كانت من أساليب النبي ﷺ في الدعوة! ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم»^(١).

سئل الشيخ الفوزان: هل من وسائل الدعوة القيام بالمظاهرات لحل مشاكل ومآسي الأمة الإسلامية؟

فأجاب:

ديننا ليس دين فوضى، ديننا دين انضباط، دين نظام، ودين سكينة، والمظاهرات ليست من أعمال المسلمين، وما كان المسلمون يعرفونها، ودين الإسلام دين هدوء، ودين رحمة، لا فوضى فيه، ولا تشويش، ولا إثارة

فتن، هذا هو دين الإسلام، والحقوق يتوصل إليها دون هذه الطريقة، بالمطالبة الشرعية، والطرق الشرعية»^(١).

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي:

«هذه المظاهرات والثورات من منهج ماركس ولينين وأمثالهم»^(٢).

وقالت اللجنة الدائمة:

«كما ننصحك وكل مسلم ومسلمة بالابتعاد عن هذه المظاهرات الغوغائية التي لا تحترم مالا ولا نفسا ولا عرضا، ولا تمت إلى الإسلام بصلة، ليسلم للمسلم دينه ودنياه، ويأمن على نفسه وعرضه وماله»^(٣).

قال ابن عثيمين:

«إن المظاهرات لا تفيد بلا شك، بل هي فتح باب للشر والفوضى، فهذه الأفواج ربما تمر على الدكاكين وعلى الأشياء التي تُسرق وتسرق، وربما يكون فيها اختلاط بين الشباب المردان والكهل، وربما يكون فيها نساء أحيانا فهي منكر ولا خير فيها»^(٤).



(١) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (١/ ١٢٧).

(٢) «مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع المدخلي» (١/ ٥٠٩).

(٣) «فتاوى اللجنة الدائمة» (١٥/ ٣٨٦).

(٤) «لقاء الباب المفتوح» (٢٩/ ٢٠٣).

الإجماعات التي نقلت على عدم جواز الخروج على الحكام

١ - قال البخاري:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر، لقيتهم كرات قرنا بعد قرن، ثم قرنا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون، منذ أكثر من ست وأربعين سنة فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء وذكر منها: وأن لا ننازع الأمر أهله، لقول النبي ﷺ: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم، إخلاص العلم لله، وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»^(١)»^(٢).

٢ - ، ٣ - ونقل أبو زرعة وأبو حاتم الرازيين الإجماع على تحريم الخروج على أئمة المسلمين:

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم:

«سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار: حجازا وعراقا وشاما ويمنا، فكان من مذهبهم: «ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز

(١) حديث صحيح؛ وانظر إلى تخريجه في كتابي «شرح عقيدة البخاري».

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» (٣٢٠) بإسناد صححه ابن حجر في «فتح

الباري» (١/ ٦٢).

وجل أمرنا، ولا ننزع يدا من طاعة، نتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة»^(١).

٤- وهذا أبو بكر بن مجاهد ينقل الإجماع على عدم جواز الخروج على الأئمة:

قال القاضي: «وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع»^(٢).

٥- وهذا حرب الكرمانى ينقل الإجماع على تحريم الخروج على الأئمة وإن

جاروا:

فقال: «هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها، أو عاب قائلها: فهو مبتدع خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق،...، فكان من قولهم:

وذكر:

«والانقياد لمن ولاه الله أمرك لا تنزع يدك من طاعة، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجا ومخرجاً، وأن لا تخرج على السلطان» «مسائل حرب الكرمانى» (٣/ ٩٧١).

٦- ومن الذين نقلوا الإجماع المزنى كما في «شرح السنة» (٨٤):

فقال: «والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله ﷻ مرضياً، واجتناب ما كان عند الله مسخطاً، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله ﷻ

(١) إسناده صحيح إليهما: وقد خرجته في كتابي «شرح عقيدة الرازيين».

(٢) حكاه عنه النووي في «شرح مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

كيما يعطف بهم على رعيتهم» .

ثم قال:

«هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضي» .

٧ - قال ابن المنذر:

«فإن كل من نحفظ عنهم من علماء الحديث كالمجمعين على أن كل من لم يمكنه أن يدفع عن نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربتة ألا يفعل للآثار التي جاءت عن النبي ﷺ بالأمر بالصبر على ما يكون منه من الجور والظلم وترك القيام عليهم ما أقاموا الصلاة»^(١).

٨ - وقد نقل الإجماع الصابوني: فقال في بداية كتابه «عقيدة السلف وأصحاب

الحديث» (ص ١٧):

«سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين وهدوا ودعوا الناس إليها في كل حين...» ثم ذكر من هذه الأصول: «ولا يرى أصحاب الحديث الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيث»^(٢).

(١) حكاه عنه ابن بطال كما في «شرح صحيح البخاري» (٦/٦٠٩).

(٢) وفي هذا رد على ابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ) الذي رد على كلام أبي بكر بن مجاهد حتى استشهد بكلامه بعض أهل البدع وها هو إجماع من أئمة ثلاثة في زمنه، فهل يحتج بكلام ابن حزم بعد هذا؟!.

٩ - قال ابن بطال :

في شرحه لحديث «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ». «وفي هذا الحديث أيضًا حجة لجماعة الأمة في ترك القيام على أئمة الجور، ووجوب طاعتهم والسمع والطاعة لهم»^(١).

١٠ - قال ابن عبد البر كما في «الاستذكار» (١٦/٥) :

«وأما جماعة أهل السنة وأئمتهم، فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عالما عدلا محسنا قويا على القيام، كما يلزمه في الإمامة، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدهماء، وتبييت الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر».

١١ - قال أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢٤٧/١) :

«لما رأيت غربة السنة، وكثرة الحوادث، واتباع الأهواء، أحببت أن أوصي أصحابي وسائر المسلمين بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من السلف المتقدمين، والبقية من المتأخرين، فأقول وبالله التوفيق:

«من السنة الانقياد للأمراء والسلطان بأن لا يخرج عليهم بالسيف وإن جاورا».

(١) «شرح صحيح البخاري» (١٠/١٠).

١٢- وقد نقل النووي الإجماع على تحريم الخروج على الحكام وإن كانوا فسقة ظالمين فقال:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته»^(١).

١٣- قال ابن تيمية:

«استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين».

وثم إجماعات نقلها علماء أهل السنة على عدم جواز الخروج على الحكام وإن جاروا، ولكنني اقتصر على جملة منها، خشية الإطالة.



(١) «شرح مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

ولا يخرج على الحاكم إلا بشروط ثلاثة:

بينت في قوله ﷺ: «وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنْ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» وهو صحيح تقدم.

وإليك ذكر هذه الشروط كما ذكرها ابن عثيمين في «شرح رياض الصالحين» (٢٢٠/١):

الأول:

أن تروا: فلا بد من علم، ومجرد الظن لا يجوز الخروج على الأئمة.

الثاني:

أن نعلم كُفْرًا لا فسقًا، الفسوق مهما فسق ولاية الأمور لا يجوز الخروج عليهم، لو شربوا الخمر، لو زنوا، لو ظلموا الناس لا يجوز الخروج عليهم، لكن إذا رأينا كُفْرًا صريحًا يكون بواحا.

الثالث:

الكفر البواح: وهذا معناه الكفر الصريح، والبواح: الشيء البين الظاهر، فأما ما يحتمل التأويل فلا يجوز الخروج عليهم، يعني: لو قدرنا أنهم فعلوا شيئاً نرى أنه كفر، لكن فيه احتمال أنه ليس بكفر، فإنه لا يجوز أن ننازعهم أو نخرج عليهم، ونولهم ما تولوا، لكن إذا كان بواحا صريحًا، مثل: لو أن ولي من ولاية الأمور قال لشعبه: إن الخمر حلال اشربوا ما شئتم، وإن اللواط حلال تلوطوا بما شئتم، وإن الزنى حلال ازنوا بمن شئتم، فهذا كفر بواح ما فيه إشكال.

الشرط الرابع:

عندكم فيه من الله برهان يعني: عندنا دليل قاطع على أن هذا كفر، فإن كان الدليل ضعيفاً في ثبوته، أو ضعيفاً في دلالة، فإنه لا يجوز الخروج عليهم، لأن الخروج فيه شر كثير جداً ومفاسد عظيمة.

ويضاف إلى ذلك القدرة على التغيير:

هذه أربعة شروط، وإذا رأينا هذا مثلاً فلا تجوز المنازعة حتى تكون لدينا قدرة على إزاحته، فإن لم يكن لدينا قدرة فلا تجوز المنازعة، لأنه ربما إذا نازعنا وليس عندنا قدرة يقضي على البقية الصالحة وتتم سيطرته^(١).

قال ابن باز:

«قال عبادة بن الصامت: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وقال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان» صحيح تقدم. فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم منازعة ولاية الأمور، ولا الخروج عليهم، إلا أن يروا كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان، وما ذاك إلا لأن الخروج على ولاية الأمور يسبب فساداً كبيراً وشرّاً عظيماً، فيختل به الأمن، وتضيع

(١) وقال في تنمة كلامه -رحمته الله-: أي فائدة إذا خرجنا على هذا الولي الذي رأينا عنده كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان، ونحن لا نخرج إليه إلا بسكين المطبخ، وهو معه الدبابات والرشاشات؟! لا فائدة، ومعنى هذا أننا خرجنا لنقتل أنفسنا، نعم لابد أن نتحیل بكل حيلة على القضاء عليه وعلى حكمه، لكن بالشروط الأربعة التي ذكرها النبي ﷺ: «أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان».

الحقوق، ولا يتيسر ردع الظالم، ولا نصر المظلوم، وتختل السبل ولا تأمن، فيترتب على الخروج على ولاة الأمور فساد عظيم وشر كثير، إلا إذا رأى المسلمون كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرا أكثر فليس لهم الخروج، رعاية للمصالح العامة.

والقاعدة الشرعية المجمع عليها:

«أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه».

أما درء الشر بشر أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفرا بواحا عندها قدرة تزيله بها، وتضع إماما صالحا طيبا من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس، أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحق الاغتيال... إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر، والسمع والطاعة في المعروف، ومناصرة ولاة الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير.

هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يسلك، لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة، ولأن في ذلك تقليل الشر وتكثير الخير، ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر، نسأل الله للجميع التوفيق والهداية» «مجموع فتاوى ابن باز» (٨ / ٢٠٤).

قال ابن عثيمين في معرض كلامه عن الخروج على الحاكم الكافر:

«إن كنا قادرين على إزالته فحينئذٍ نخرج، وإذا كنا غير قادرين فلا نخرج، لأن جميع الواجبات الشرعية مشروطة بالقدرة والاستطاعة، ثم إذا خرجنا فقد يترتب على خروجنا مفسدة أكبر وأعظم مما لو بقي هذا الرجل على ما هو عليه، لأننا خرجنا ثم ظهرت العزة له، صرنا أذلة أكثر، وتمادى في طغيانه وكفره أكثر، فهذه المسائل تحتاج إلى تعقل، وأن يقتزن الشرع بالعقل، وأن تبعد العاطفة في هذه الأمور، فنحن محتاجون للعاطفة لأجل تحمسنا، ومحتاجون للعقل والشرع حتى لا ننساق وراء العاطفة التي تؤدي إلى الهلاك» «لقاء الباب المفتوح» (٢٠ / ٥١).



ويحرم الخروج على الأئمة بالكلمة، كما يحرم الخروج عليهم بالسيف:

ويدل على ذلك قوله عليه السلام: «مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»
تقدم تخريجه.

قال بدر الدين العيني:

«وفيه: دليل على أن السلطان لا ينزل بالفسق والظلم، ولا تجوز منازعته في السلطنة بذلك، قوله شبرا أي: قدر شبر، وهو كناية عن خروجه، ولو كان بأدنى شيء» «عمدة القاري» (٣٥ / ١٠٨).

وعن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: أمر إمامي بالمعروف؟، قال: «إن خشيت أن يقتلك فلا، فإن كنت ولا بد فاعلا ففيما بينك وبينه، ولا تغتب إمامك»^(١).

وقد ندم عبد الله بن عكيم التابعي الجليل - على الراجح - على ذكر مساوي عثمان رضي الله عنه، وعدّ هذا من الأمور التي أعانت على قتله:

وعن هلال بن أبي حميد، قال: قال عبد الله بن عكيم: لَا أُعِينُ عَلَى قَتْلِ خَلِيفَةٍ بَعْدَ عُثْمَانَ أَبَدًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: وَأَعْنَتَ عَلَى دَمِهِ؟ قَالَ: إِنِّي أَعُدُّ ذِكْرَ مَسَاوِيهِ عَوْنًا عَلَى دَمِهِ»^(٢).

فيا ليت قومي يعلمون أنّ الكلمة هي بوابة الفتن وإشعال الحروب التي يترتب عليها سفك الدماء وانتشار الفوضى والفساد في بلاد المسلمين.

(١) أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٧٩٨) بإسناد حسن وقد تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧ / ١٢)، وغيره بإسناد صحيح.

وهذا ابن عمر رضي الله عنهما يمتنع من قول كلمة لما علم أنها ستفسد:

قال رضي الله عنهما: فَحَلَلْتُ حُبَّوَتِي، وَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ^(١)، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تَفَرِّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ، وَتَسْفِكُ الدَّمَ، وَيُحْمَلُ عَنِّي غَيْرُ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ مَا أَعَدَّ اللَّهُ فِي الْجَنَانِ» أخرجه البخاري (٤١٠٨).

قال ابن عثيمين:

«لا يجوز لنا أن نتكلم بين العامة فيما يثير الضغائن على ولاية الأمور، وفيما يسبب البغضاء لهم، لأن في ذلك مفسدة كبيرة، قد يترأى للإنسان أن هذه غيرة وأن هذا صدع بالحق، والصدع بالحق لا يكون من وراء حجاب، الصدع بالحق أن يكون ولي الأمر أمامك، وتقول له: أنت فعلت كذا وهذا لا يجوز، تركت هذا وهذا واجب، أما أن تتحدث من وراء حجاب في سب ولي الأمر والتشهير به فهذا ليس من الصدع بالحق، بل هذا من الفساد، هذا مما يوجب إيغار الصدور، وكراهة ولاية الأمور، والتمرد عليهم، وربما يفضي إلى ما هو أكبر إلى الخروج عليهم، ونبذ بيعتهم»^(٢).

وعن جبير بن نفير، أن عياض بن غنم وقع على صاحب داريا حين فتحت، فأتاه هشام بن حكيم فأغلظ له القول، ومكث هشام ليالي، فأتاه هشام يعتذر إليه، فقال: يا عياض، ألم تعلم أن رسول الله ﷺ قال: إن أشد الناس عذابا يوم القيامة أشد الناس عذابا للناس في الدنيا؟، فقال له عياض: يا هشام،

(١) قالها لما خَطَبَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ».

(٢) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٧١٨).

إنا قد سمعنا الذي سمعت، ورأينا الذي رأيت، وصحبنا من صحبت، أو لم تسمع يا هشام رسول الله ﷺ يقول: من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية، وليأخذ بيده فليخل به، فإن قبلها قبلها، وإلا كان قد أدى الذي له والذي عليه؟ وإنك يا هشام لأنت الجري، إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك سلطان الله، فتكون قتيل سلطان الله»^(١).

قال ابن تيمية:

«أن المحاربة نوعان: محاربة باليد، ومحاربة باللسان، والمحاربة باللسان في باب الدين قد تكون أنكى من المحاربة باليد»^(٢).

وقال - أيضا - :

«الإفساد قد يكون باليد، وقد يكون باللسان، وما يفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد، كما أن ما يصلحه اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد، فثبت أن محاربة الله ورسوله باللسان أشد، والسعي في الأرض لفساد الدين باللسان أوكد»^(٣).

هل تعلم أن أول خروج كان في الأمة على عهد رسول الله ﷺ كان بالكلمة؟، لما قال الأعرابي ذو الخويصرة التميمي الخارجي، لما قسم رسول الله ﷺ قسما قال: يا رسول الله اعدل، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ

(١) إسناده ثابت: خرجته في كتابي «توقير السلطان والتأدب معه».

(٢) «الصارم المسلول» (ص ٣٩٢).

(٣) المصدر السابق.

مِنْ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ» وهو في الصحيحين.

وقد عدَّ الجوزجاني في «أحوال الرجال» ذا الخويصرة التميمي خارجاً بسبب قوله للنبي ﷺ: «اعدل» خرج بكلمة.

من أجل ذلك كان من أقسام الخوارج وأصنافهم الخوارج القعدية:

قال ابن حجر:

«في ترجمة عمران بن حطان، تابعي مشهور، وكان من رءوس الخوارج من القعدية بفتحيتين، وهم الذين يحسنون لغيرهم الخروج على المسلمين، ولا يباشرون القتال، قاله المبرد. قال: وكان من الصفرية، وقيل: القعدية لا يرون الحرب، وإن كانوا يزينونه...» «الإصابة» (٣٠٣/٥).



الرد على الشبهة الأولى

استدل الخوارج على جواز الخروج على الحكام ومنازعتهم بالسيف بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «أيها الناس، من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه، فقام له رجل وقال: والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فقال عمر: الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوم أعوجاج عمر بسيفه».

أقول:

هذه اللفظة «لقومناك بسيوفنا» لم أقف لها على إسناد، والأليق أنها لا أصل لها، وإنما هي من اختراع الخوارج، فقد امتلأت كتبهم وخطبهم بها، ليزينوا الخروج على الحكام، ويخدعوا المسلمين.

ثم إن هذه اللفظة منكرة مخالفة للنصوص الثابتة المرفوعة الناهية عن الخروج على الحكام، والنصوص الآمرة بالصبر على جور الحكام.

ثم إن عمر رضي الله عنه كان خليفة راشد عادل، كيف يقال له هذا؟!.

وهذه اللفظة تخالف النصوص الثابتة المروية عن عمر رضي الله عنه في الصبر على جور السلطان، وعدم الخروج عليه.

منها:

قوله رضي الله عنه لسويد بن غفلة: اسمع وأطع وإن أمر عليك عبد حبشي مجدع، إن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن أراد أمراً ينتقص دينك فقل: سمع وطاعة، دمي دون ديني، فلا تفارق الجماعة» وهو صحيح تقدم تخريجه.

ومنها:

ما أخرجه عبد الرزاق (٢٠٦٩٣)، وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد، أن رجلا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا أخاف في الله لومة لائم، خير لي أم أقبل على نفسي؟، فقال: أما من ولي من أمر المسلمين شيئا فلا يخف في الله لومة لائم، ومن كان خلوا فليقبل على نفسه، وليصح لولي أمره.

أما اللفظة الصحيحة الثابتة عن عمر رضي الله عنه ليس فيها «قومناك بالسيف» كما

تقول الخوارج:

فعند ابن أبي شيبة (٢٧٨ / ١٣) عن حذيفة رضي الله عنه، قال: دخلت على عمر وهو قاعد على جذع في داره وهو يحدث نفسه فدنوت منه، فقلت: ما الذي أهمك يا أمير المؤمنين، فقال: هكذا بيده وأشار بها، قال: قلت: ما الذي يهملك والله لو رأينا منك أمرا ننكره لقومناك، قال: الله الذي لا إله إلا هو، لو رأيتم مني أمرا تنكرونه لقومتموه، فقلت: الله الذي لا إله إلا هو، لو رأينا منك أمرا ننكره لقومناك، قال: ففرح بذلك فرحا شديدا، وقال: الحمد لله الذي جعل فيكم أصحاب محمد من الذي إذا رأى مني أمرا ينكره قومني.

ولها طريق آخر:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٩٨ / ٢) عن النعمان بن بشير أن عمر قال يوما في مجلس وحوله المهاجرون والأنصار: رأيتم لو ترخصت في بعض الأمر ما كنتم فاعلين؟، فسكتوا فعاد مرتين أو ثلاثا، قال بشير بن سعد: لو فعلت قومناك تقويم القادح، فقال عمر: أنتم إذا أنتم.

وقوله :

«قومناك تقويم القدح»: ليس فيها ما يخدم مذهب الخوارج، وإنما تقرير لمنهج أهل السنة أي نصحنك برفق وأدب بيننا وبينك كما هو مفسر من كلام عمر رضي الله عنه السالف «ومن كان خلوا فليقبل على نفسه، ولينصح لولي أمره»، فالنصح للحاكم والإنكار عليه له ضوابط.

الرد على الشبهة الثانية

واستدلوا على جواز الخروج على الحكام الجائرين الظالمين، بقوله عليه السلام عندما سُئل عن أفضل الجهاد، قال: «كلمة حق عند سلطان جائر»^(١).

فتمّ تعقبات عليه :**أولاً :**

لا بد أن يجمعَ بينه وبين الأحاديث الآمرة بالصبر على ضلالهم وجورهم وعدم الخروج عليهم، فيقال: يقال كلمة الحق ولكن فيما بينه وبينه عنده في السر، لئلا يفتح باباً لا يحمد له أن يكون أول من فتحه، كما أشار أسامة بن

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٧٨٥) من حديث كعب رضي الله عنه.

وله شاهد عنده من حديث طارق بن شهاب: أخرجه أحمد (٣١٤/٤)، وآخر عنده (٢٥٦/٥) عن أبي أمامة، وآخر عند عبد بن حميد (٨٦٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وغير ذلك من الشواهد التي يتقوى بها، وأحسنها إسناداً حديث طارق بن شهاب، ولم يسمع من النبي ﷺ، لكنه - غالباً - أرسله عن صحابي، والحديث بجملته صحيح لشواهد الكثرة.

زيد رضي الله عنه، وإن كان أسامة رضي الله عنه قال هذا في خليفة راشد مثل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو تقعيدٌ تدل عليه جملة الأحاديث التي ذكرناها في الباب.

ثانياً:

لا بد أن يكون الكلمات المخروج بها كلمات حق لا كذب فيها ولا غش ولا بدعاوى لا بينات لها، يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «كلمة حق».

ولا يُنسى أن الكلمة إذا كانت تُثير فتنةً، فالأمر بالصبر على ذلك هو الحق الذي ينبغي المصير إليه، ذلك الصبر الذي يُدَمِّر الله به الظلم والكفر وعروشَه، ويمن به على المظلومين ويجعلهم أئمةً ويجعلهم الوارثين، ويتم الله به الكلمة على العباد، كما أتمها من قبل على أمة موسى صلى الله عليه وسلم والتي هي أشبه الأمم بأمتنا.

وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ (الأعراف: ١٣٧).

ولا يُنسى أن ذلك من الحق الذي ينبغي أن يُشغل به الناس بدلاً من تهيج العامة الذين متى هاجوا، فلا يستطيع أن يجمع شملهم حتى من هيجهم.

ثالثاً:

لا بد أن تكون تلك الكلمة عند الحاكم، لا عند مجامع العامة، وهذا القيد في الحديث: «عند سلطان جائر».

يدل على ذلك سير السلف في أمرهم ونهيهم للحكام لأن الأمر - حينئذٍ - يأمر بإصلاح عام، ودرء فساد عام، والمنكر العام - في الجملة - لا يُغَيِّرُهُ إِلَّا

الحكام بقوتهم؛ لأن تغييره من قبل الأفراد يسبب سلسلة من المفساد لا تنتهي.

أرأيت لو قطع بعض الناس يد سارق ... ما النتيجة يا أولي الألباب؟!.

ولذلك لما كانت إقامة الحدود في الحراة وغيرها على الآثمين لإزالة منكر عام، كان لا يقيمه إلا الحكام في قول - أكثر الفقهاء - ، وعليه عمل السلف^(١).

رابعاً :

القائل لكلمة الحق - عند السلطان - لابد أن يكون من العلماء ، فلا يقوم غيرهم مقامهم من الناس، ولو كانوا يرددون كلمة العلماء؛ لأن الموطن يحتاج إلى فقه، ولذلك لو نظرت في سيرة علماء السلف تجد أنهم يقومون بذلك بأنفسهم وإلا نطق فيهم الرويبة.

ذلك أن الحاكم قد يفعل منكراً من باب ارتكاب أخف المفسدتين، والعوام لا يقدرون ذلك فضلاً عن فهمه، فيكون السلطان معذوراً في ذلك ... أو غير ذلك مما قد يكون له في فعله عذر ، وقد فعل ﷺ يوم الحديبية ما ظاهره دنية لكنه كان أخف المفسدتين، ولم يفهم كثير من الصحابة وجه الحكمة في ذلك - وهم من هم - .

خامساً :

الخروج ينبغي أن يكون من أجل مصلحة دينية، لا مصلحة دنيوية دنية؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أرشدوا إلى الصبر عند أخذ السلطان المال،

(١) وانظر كتابي «جامع أحكام الحدود».

وضرب الظهر، أي لا بد أن تكون كلمة حق، وعند السلطان، والقائم بها العلماء، وبأدبٍ دون إثارة عوام، أو فتح باب فتنة، وأن لا تكون من أجل دنيا، فإن أكثر تأويل من خرج وأنكر عليه كان بسبب جور بعض الولاة إنما كان في أمور الدنيا لا الآخرة، وبعضهم خرج طمعاً في الرياسات والمناصب^(١).

قال ابن القيم^(٢) - يقول بشأن الاستدلال بهذا الحديث، مع كلامه على تغيير الفتوى بتغير الزمان، ومعه يفهم هذا الحديث -، فقال رَحِمَهُ اللهُ وهو يتكلم على تغيير المنكر والخروج على الحكام، ما نصه:

الإنكار له شروط:

المثال الأول:

أن النبي ﷺ شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله ﷺ، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه، وأبغض إلى الله ورسوله ﷺ، فإنه لا يسوغ إنكاره، وأن الله يُبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر.

وقد استأذن الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ رسولَ الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة»، وقال: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيَصْبِرْ، وَلَا يَنْزِعْ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ».

(١) وانظر «التوضيحات الجلية» لشيخ محمد بن عبده.

(٢) في «الإعلام» (٤/٣).

ومن تأمل ما جرى على الإسلام من الفتن الكبار والصغار، رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكرٍ فطلب إزالته، فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله ﷻ مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم عليه السلام، ومنعه من ذلك - مع قدرته عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد، لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه ... » إلى آخر ما قال رحمه الله.

وأنبه:

إلى أنه لا خروجٍ سلمياً - وإن ادعى - فلا بد أن يحصل في الخروج من السباب والقتل وسفك الدماء، ناهيك عن المفسد التي تعقب ذلك من إثارة الفوضى - غالباً - من تمكّن المجرمين وقطّاع الطرق الذين يخلو الجو لهم لإدراك بغيتهم، وتشبه بالكفار في أمور - وقد تضافرت الأدلة على المنع من التشبه بهم -، وسلسلة تنازلاتٍ عن ثوابت من ثوابت الدين ...، ونحو ذلك مما يعلمه كل بصير، وانشغال عن دعوة الناس لعبادة الله، والعجز عن الأخذ على أيدي السفهاء ...

ولربما ذكروا في ذلك أدلةً وتأويلات، ومعلوم أنه لا خارج إلا وله تأويل قد يكون فيه معذوراً، وقد لا يكون كذلك، حتى الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه تأويلهم أنه أعطى بعض قرابته وولاهم دون بعض الرعية ... وهكذا.

وهذه الأدلة عند العلماء تفيد أن الحاكم الظالم مهما كان ظلمه وجرائمه ما دامت دون الكفر فالواجب الصبر عليه، فإذا كفر وجب الخروج عليه متى مُلكت القدرة، وإلا فالسمع والطاعة في الخير والمعصية في الشر.

وتعداد جرائم البشعة في حق شعبه، وفي حق دينه، وفي حق أمته لا يُغير هذا التقعيد «وإن ظلمك فاصبر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك»، كما هي كلمة العلماء أغير الناس على الأمة والدين، وإلا لو فُتح الباب وتحكمت فيه الحماسات لقال من شاء ما شاء من الدعاوى التي لا بينات عليها، ويكون الحاكم حمى مستباح، فتضيع هيئته، وتنتشر الفوضى والخلافة...

الرد على الشبهة الثالثة

أخرج مسلم (٥٠) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ».

فليس فيه ما يدل على الإنكار على الحكام باليد، والخروج عليه إذا فعل معصية، فلا يُستدل بعُموام الحديث، وإلا فمعارضة الأحاديث الصحيحة له قوينة، والتي مفادها الصبر على جور الأئمة.

قال ابن رجب الحنبلي:

«قد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود.
وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله ﷺ فيها بالصبر على جور الأئمة.

وقد يجاب عن ذلك:

بأن التَّغْيِيرَ باليد لا يستلزم القتال، وقد نصَّ على ذلك أحمدٌ أيضاً في رواية صالح، فقال: التَّغْيِيرُ باليد ليس بالسَّيْفِ والسَّلاح، وحيثُ فُجِهَ الأُمراءُ باليد أن يُزِيلَ بيده ما فعلوه مِنَ المنكرات، مثل أن يُريقَ خُمورَهم أو يكسِرَ آلات المَلاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يُبطلَ بيده ما أمروا به مِنَ الظُّلم إن كان له قُدرةٌ على ذلك وكل ذلك جائز وليس هو من باب قتالهم ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتله الأُمراء وحده وأما الخروج عليهم بالسيف فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين نعم إن خشي في الإقدام على الإنكار على الملوك أن يؤدي أهله أو جيرانه لم ينبغ له التعرض لهم حيثُ لما فيه من تعدي الأذى إلى غيره كذلك قال الفضيل بن عياض وغيره ومع هذا متي خاف على نفسه السيف أو السوط أو الحبس أو القيد أو النفي أو أخذ المال أو نحو ذلك من الأذى سقط أمرهم ونهيهم وقد نص الأئمة على ذلك منهم مالك وأحمد وإسحاق وغيرهم.

قال أحمد: لا يتعرض إلى السلطان فإن سيفه مسلول»^(١).

(١) «جامع العلوم والحكم» (٣/ ٩٥٥).

الرد على الشبهة الرابعة

احتج أهل البدع والأهواء بالخروج الذي كان في صدر هذه الأمة على جواز الخروج على الحكام كخروج الخوارج على عثمان رضي الله عنه:

قال سيد قطب الخارجي الضال:

«وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان، واختلط فيها الحق بالباطل، والخير بالشر، ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام، ويستشعر الأمور بروح الإسلام، أن يقرر في عمومها أنها كانت أقرب إلى روح الإسلام واتجاهه من موقف عثمان^(١)، أو بالأدق من موقف مروان، ومن ورائه بنو أمية» «العدالة الاجتماعية» (ص ١٨٩).

وقال -أيضا-:

«عندئذ ثار الروح الإسلامي في نفوس بعض الناس يمثلهم أشدهم حرارة وثورة أبو ذر ذلك الصحابي الجليل» «العدالة الاجتماعية» (ص ١٧٤).

الجواب:

إن ما تقدم من كلام الخارجي سيد قطب فيه: مدحه لثورة ابن سبأ اليهودي وأتباعه من الخوارج الضلال على الخليفة الراشد العادل المبشر بالجنة، إذ أنه يصف ثورتهم بأنها ثورة الروح الإسلامي، ثم يلصق هذا الفعل بأبي ذر رضي الله عنه، الذي كان يعلن الطاعة لعثمان وولاته:

(١) وهذا من جملة سوء أدب الخوارج مع صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد أجبنا على كلامه من وجوه كثيرة، وبسطت الكلام في ذلك عن كتابي «سوء أدب الخوارج مع أهل السنة» وقد اختصرتها في هذا الموطن:

منها:

أن النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، اعتبروا قتل عثمان رضي الله عنه والخروج عليه شرا، وأن قتله بوابة الفتن والشروع على الأمة:

عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَيْفَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ النَّوْمِ مُحَمَّرًا وَجْهَهُ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبِئْسَ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدْ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَذَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَعَقَدَ سُفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً، قِيلَ: أَنَّهُ لَكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟، قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»^(١).

قال ابن حجر:

«والمراد بالشر: ما وقع بعده من قتل عثمان رضي الله عنه، ثم توالى الفتن حتى صارت العرب بين الأمم كالقصعة بين الأكلة»^(٢).

عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ يَوْمَ الدَّارِ كَانَتْ فِتْنَةً، يَعْنِي قَتَلَ عُثْمَانَ فَإِنَّهَا أَوَّلُ الْفِتَنِ وَأَخْرَهَا الدَّجَالُ^(٣).

ومنها:

أن عثمان لم يصدر منه ما يوجب الخروج عليه، بل كان إماما عادلا،

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٦)، ومسلم (٢٨٨٠).

(٢) «فتح الباري» (١٣/١٠٧).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/١١٣)، ومن طريقه الفسوي في «المعرفة

والتاريخ» (٣/٨٧).

يقضي بين الناس بالكتاب والسنة، وكان حريصاً على نشر الإسلام، ودعوة العباد للحق، وفتحت في زمانه كثير من البلاد، ودخل في زمانه خلق كثير في دين الله، وكانت الأعطيات دارة، والعدو مقموع، وذات البين صلح^(١).

فأي روح للإسلام تجوز الخروج عليه؟!.

وأي خروج يجوز على خليفة راشد مبشر بالجنة؟!.

والحقيقة:

أن سيد قطب يطعن في أمير المؤمنين وينتقص منه، كما هي عادته مع غيره مع بعض صحابة النبي ﷺ، وقد سلك سيد في طعنه لعثمان رضي الله عنه مسلك أجداده من الخوارج الذين طعنوا في عثمان رضي الله عنه، ثم خرجوا عليه وقتلوه مظلوماً^(٢) شهيداً.

(١) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ١٨٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٦/ ١٦٤) بإسناد ثابت من كلام الحسن.

وعن عروة بن الزبير، قال: أدركت زمنَ عثمان رضي الله عنه وما من نفسٍ مسلمةٍ إلا ولها في مال الله حقٌ» أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ١٨٤) بإسناد حسن إن شاء الله.

وعن ابن سيرين، قال: لم تكن الدراهم في زمانٍ أرخص منها في زمان عثمان رضي الله عنه أن كانت الجارية لتباع بوزنها، وإن الفرس ليبلغ خمسين ألفاً، مما يعطيهم» أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ١٨٤) بإسناد حسن إلى محمد بن سيرين لحال خالد بن خدّاش.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١١٥)، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٤٥١) بإسناد محتمل

للتحسين، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر رسول الله ﷺ فتنة، فمر رجل فقال: «يقتل هذا المقنع يومئذ مظلوماً»، قال: فنظرت فإذا هو عثمان بن عفان وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٣٨).

ومنها:

أن الصحابة رضي الله عنهم لم يتعاملوا مع هذه الثورة الجائرة كما تعامل معها أهل البدع، أصحاب القلوب المنكوسة والبصائر العمياء، الذين مجدوها، وزينوها لعوام المسلمين على أنها حق وهي باطل، ولكن استعظم الصحابة قتل عثمان^(١) والخروج عليه، وتعاملوا مع ما حدث مع عثمان رضي الله عنه على أنه أول الفتن التي تجلب على الأمة الشرور، وأنه سبب افتراق الأمة وضعفها^(٢).

وأما ما يدل على براءة أبي ذر رضي الله عنه من الخروج على عثمان رضي الله عنه:

أخرج الطيالسي (٤٥٢) بإسناد صحيح عن أبي ذر، قال: لما قدم أبو ذر على عثمان من الشام قال: يا أمير المؤمنين، أتحسب أني من قوم والله ما أنا منهم^(٣) ولا أدركهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يرجعون إليه حتى يرجع السهم على فوقه، سيماهم التحليق، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت ما ملكتني رجلاي، ولو وثقتني بعرقوتي قتب ما حللته حتى تكون أنت الذي تحلني.

(١) وقد ذكر ابن شبة في «تاريخ المدينة» جملة من الآثار تدل على استعظام عدد من الصحابة لقتل عثمان رضي الله عنه.

(٢) وانظر الآثار الثابتة عن الصحابة في كتابي «الإعلام بمفاسد الخروج على الحكام».

(٣) يعني: الخوارج.

الرد على الشبهة الخامسة

واحتجوا بما حدث بين الزبير وطلحة وعائشة وبين علي بن أبي طالب عليه السلام على جواز المظاهرات والخروج على أئمة المسلمين: وهذا الاستدلال واه لا يصح، ويجاب عنه من عدة وجوه:

الوجه الأول:

أن الزبير وطلحة وعائشة عليهم السلام ما خرجوا للقتال، إنما خرجوا للإصلاح بين المسلمين.

ويدل على ذلك ما رواه قيس بن أبي حازم، قال: لَمَّا بَلَغَتْ عَائِشَةُ بَعْضَ مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ لَيْلًا نَبَحَتِ الْكِلَابُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا، قَالُوا: مَاءُ الْحَوَابِ، فَوَقَفَتْ، فَقَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، فَقَالَ لَهَا طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ: مَهْلًا رَحِمَكَ اللَّهُ، بَلْ تَقْدُمِينَ فَيَرَاكَ الْمُسْلِمُونَ فَيُصْلِحُ اللَّهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبُحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَابِ^(١).

قال الألباني:

«ولا نشك أن خروج أم المؤمنين كان خطأ من أصله، ولذلك همت

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٥ / ١٥)، وأحمد (٥٢ / ٦)، وغيرهما، وقد صححه

الحاكم، والذهبي في «السير»، وابن كثير في «البداية»، والحافظ في «الفتح» وغيرهم، بينما

أعله القاضي ابن العربي في «العواصم من القواصم» (ص ١٦١)، وتعقبه العلامة الألباني في

«الصحيحة» (٤٧٣ / ١) فأحسن وأجاد - رَحِمَهُ اللَّهُ - فراجعهُ إن شئت.

بالرجوع حين علمت بتحقيق نبوءة النبي ﷺ عند الحوآب، ولكن الزبير أقنعها بترك الرجوع، بقوله: «عسى الله أن يصلح بك بين الناس» ولا نشك أنه كان مخطئاً في ذلك أيضاً، والعقل يقطع بأنه لا مناص من القول بتخطئة إحدى الطائفتين المتقاتلتين اللتين وقع فيهما مئات القتلى، ولا شك أن عائشة رضي الله عنها المخطئة لأسباب كثيرة وأدلة واضحة، ومنها ندمها على خروجها وذلك هو اللائق بفضلها وكمالها، وذلك مما يدل على أن خطأها من الخطأ المغفور بل المأجور»^(١).

الوجه الثاني:

أن علياً رضي الله عنه الخليفة الراشد لم يفعل ما يوجب الخروج عليه حتى يخرج عليه، بل كان إماماً عادلاً، وقد شهد النبي ﷺ لعلي أنه مظلوم في القتال يوم الجمل، وأنه كان معه الحق:

أما شهادة النبي ﷺ: ففيما رواه أبو حرب بن أبي الأسود الديلي، قال: «شهدت علياً والزبير لما رجع الزبير على دابته يشق الصفوف، فعرض له ابنه عبد الله: فقال: ما لك؟، فقال: ذكر لي علي حديثاً سمعته من رسول الله، يقول: لتقاتلنه وأنت ظالم له، فلا أقاتله، قال: وللقتال جئت؟، إنما جئت لتصلح بين الناس، ويصلح الله هذا الأمر بك، قال: قد حلفت أن لا أقاتل، قال: فأعتق غلامك جرجس، وقف حتى تصلح بين الناس، قال: فأعتق غلامه جرجس، ووقف فاختلف أمر الناس، فذهب على فرسه»^(٢).

وعن ابن عباس، قال: أَرْسَلَنِي عَلِيٌّ إِلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ، قَالَ:

(١) «الصحيحة» (١/ ٤٧٣) رقم (٤٧٤).

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ٣٦٦)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٤١٥) بأسانيد تحتمل التقوية.

فَقُلْتُ لَهُمَا: إِنَّ أَخَاكُمَا يُقَرِّئُكُمَا السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكُمَا: هَلْ وَجَدْتُمَا عَلِيًّا فِي حَيْفٍ فِي حُكْمٍ، أَوْ فِي اسْتِثْنَاءٍ فِي فَيْءٍ، أَوْ فِي كَذَا، أَوْ فِي كَذَا؟ قَالَ: فَقَالَ الزُّبَيْرُ: لَا، وَلَا فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا» أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٥ / ١١) بإسناد حسن.

الوجه الثالث:

أن الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم ما خرجوا طلبا للملك ولا منازعة لعلي بن أبي طالب وإنما خرجوا للإصلاح وللمطالبة بالقصاص من قتلة عثمان: فعن زيد بن وهب، قال: قَالَ عَلِيٌّ لَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ: أَلَمْ تُبَايَعَانِي؟، فَقَالَا: نَطْلُبُ دَمَ عُثْمَانَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ عِنْدِي دَمُ عُثْمَانَ^(١).

وقد نقل المهلب الإجماع على ذلك فقال:

«ويدل لذلك أن أحدا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليا في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على علي منعه من قتل قتلة عثمان، وترك الاقتصاص منهم، وكان علي ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتصر منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم، فأنشبو الحرب بينهم إلى أن كان ما كان» كما حكاه عنه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣ / ٥٦).

وهذا يدل على أن عائشة رضي الله عنها ومن معها كانوا يعرفون أن عليا رضي الله عنه كان أحق بالإمامة من كل أهل زمانه.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٦ / ١٥) بإسناد حسن من أجل عمرو بن قيس.

الوجه الرابع:

ندم عائشة رضي الله عنها واعترافها بخطئها، ورجوع الزبير بن العوام رضي الله عنه واعتزاله القتال.

وأخرج ابن عساكر في «تاريخه» (١١٠ / ٣١) بإسناد لا بأس به عن ابن أبي عتيق قال: قالت عائشة: إذا مر ابن عمر فأروينه، فلما مر ابن عمر قالوا: هذا ابن عمر، فقالت: يا أبا عبد الرحمن، ما منعك أن تنهاني عن مسيري؟ قال: رأيت رجلاً قد غلب عليك، وظننت أنك لا تخالفينه يعني ابن الزبير، قالت: أما إنك لو نهيتني ما خرجت».

حتى أنها رضي الله عنها كانت تقول في مرض موتها: «وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نِسِيًا مَنْسِيًا» أخرجه البخاري (٤٧٥٣).

وأما رجوع الزبير رضي الله عنه واعتزاله للقتال:

فعن عكرمة، عن ابن عباس، أنه أتى الزبير فقال: أين صفية بنت عبد المطلب حيث تقاتل بسيفك علي بن أبي طالب بن عبد المطلب؟ قال: فرجع الزبير، فلقى ابن جرموز فقتله، فأتى ابن عباس عليا، فقال: إلى أين قاتل ابن صفية؟ قال علي: إلى النار»^(١).

وقد ذكر النووي أن طلحة رضي الله عنه اعتزل القتال:

«قتل الزبير بوادي السباع بقرب البصرة منصرفا تاركا للقتال وكذلك

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١١٠ / ٣) وإسناده حسن لحال هلال بن خباب.

طلحة اعتزل الناس تاركاً للقتال فأصابه سهم فقتله^(١) «شرح مسلم»
(١٩٠ / ١٥).

الوجه الخامس:

كثرة المفاسد التي وقعت بسبب ما حدث في يوم الجمل:

منها: قتل طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه شهيداً^(٢):

أخرج ابن أبي شيبة (٢٧٤ / ١٥) بإسناد صحيح عن قيس، قال: كَانَ مَرْوَانُ مَعَ طَلْحَةَ يَوْمَ الْجَمَلِ، قَالَ: فَلَمَّا اشْتَبَكَتِ الْحَرْبُ، قَالَ مَرْوَانُ: لَا أَطْلُبُ بِثَأْرِي بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ: ثُمَّ رَمَاهُ بِسَهْمٍ فَأَصَابَ رُكْبَتَهُ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ: وَقَالَ طَلْحَةُ: دَعُوهُ فَإِنَّمَا هُوَ سَهْمٌ أَرْسَلَهُ اللَّهُ.

ومنها: قتل الزبير بن العوام رضي الله عنه بعد اعتزاله شهيداً على يد ابن جرموز:

عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ ابْنُ جُرْمُوزٍ عَلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟، قَالُوا: ابْنُ جُرْمُوزٍ يَسْتَأْذِنُ. قَالَ: ائْذَنُوا لَهُ لِيَدْخُلَ قَاتِلَ الزُّبَيْرِ النَّارَ، إِنِّي سَمِعْتُ

(١) وقد أخرج ابن سعد في «الطبقات» (١٤٦ / ٤) بإسناد حسن عن موسى بن طلحة، قال:

يرحم الله عبد الله بن عمر، إما سباه، وإما كناه، والله إني لأحسبه على عهد رسول الله ﷺ الذي عهده إليه، لم يفتن بعده، ولم يتغير، والله ما استغرته قريش في فتنها الأولى. فقلت في نفسي: إن هذا ليزري على أبيه في مقتله.

وفيه: أن موسى بن طلحة بن عبيد الله مدح فعل ابن عمر وصوبه لأنه لم يدخل في الفتن.

(٢) وذلك لحديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي

وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: «اهدأ فما عليك إلا نبي، أو

صديق، أو شهيد» أخرجه مسلم (٢٤١٧).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرِ»^(١).

ومنها: كثرة القتلى وإراقة دماء كثير من المسلمين:

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدِ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: قُتِلَ مِنَّا يَوْمَ الْجَمَلِ خَمْسُونَ رَجُلًا حَوْلَ الْجَمَلِ قَدْ فَرَّوْا الْقُرْآنَ^(٢).

وعن حجير بن الربيع، غدوا يوم الجمل، فقتل بشر والله كثير حول عائشة يومئذ، سبعون كلهم قد جمع القرآن، قال: ومن لم يجمع القرآن أكثر^(٣).

وأخيرا:

إن الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم أئمة مجتهدون، من أصاب منهم له أجران، ومن أخطأ له أجر، سبقت لهم من الله سوابق، ولهم من الفضائل والمحاسن الكثير، وقد أمرنا بالكف عن مساويهم، ورد أمرهم إلى الله.

ويستدل لذلك بحديث عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(٤).

وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: ذَكَرُوا عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَقْوَامٌ سَبَقَتْ لَهُمْ سَوَابِقُ وَأَصَابَتْهُمْ فِتْنَةٌ، فَرُدُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ.

(١) أخرجه أحمد (٨٩ / ١) بإسناد حسن من أجل عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٣ / ١٥) بإسناد قوي.

(٣) **إسناده ثابت:** أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٨٨ / ٤)، وغيره.

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

الرد على الشبهة السادسة

واحتجوا - أيضا - بما كان من قتال بين معاوية بن أبي سفيان مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم صفين:

وهذا الاحتجاج فاسد، لأن معاوية لم يخرج على علي رضي الله عنه، ولم ينازعه في الملك، وكان يعلم أن عليا أحق بالأمر، وإنما طالب معاوية عليا أن يسلمه قتلة عثمان رضي الله عنه لأنه ابن عمه:

قد ورد من غير وجه: أن أبا مسلم الخولاني وجماعة معه دخلوا على معاوية، فقالوا له: أنت تنازع عليا أم أنت مثله؟، فقال: والله إني لأعلم أنه خير مني، وأفضل وأحق بالأمر مني، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوما، وأنا ابن عمه، وأنا أطلب بدمه، وأمره إلي؟، فقولوا له: فليسلم إلي قتلة عثمان، وأنا أسلم له أمره، فأتوا عليا فكلموه في ذلك، فلم يدفع إليهم أحدا، فعند ذلك صمم أهل الشام على القتال مع معاوية^(١).

وعن أبي بردة، قال: قال معاوية: «مَا قَاتَلْتُ عَلِيًّا إِلَّا فِي أَمْرِ عُثْمَانَ»^(٢).

(١) وقد جود ابن حجر إسناده في «الفتح» (١٣ / ٨٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١١ / ٩٢)، وغيره بإسناد ثابت رجاله ثقات، وقيس بن رمانة هو ابن أبي مسلم، واسم أبي مسلم رمانة، ذكره البخاري، وقال: يعد في الكوفيين، ومن قال: قيس بن مسلم فقد وهم، وقال ابن حبان في «الثقات»: كوفي روى عن: ربعي بن حراش وأبي بردة، وعنه: الأجلح بن عبد الله وموسى بن مسلم، وذكره ابن خلفون في «الثقات». انظر «تعجيل المنفعة» (٢ / ١٤١).

وكان الحق مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ورأيه أصوب من رأي من خالفه، وإن كانوا جميعاً مجتهدين من أصاب له أجران، ومن أخطأ فله أجر: وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر رضي الله عنه: «وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ» وهو في «الصحيحين».

قال ابن تيمية:

«وَنَعْلَمُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه كَانَ أَفْضَلَ وَأَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَمِمَّنْ قَاتَلَهُ مَعَهُ، لِمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، تَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ»، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَعَ كُلِّ طَائِفَةٍ حَقٌّ، وَأَنَّ عَلِيًّا أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ» «مجموع الفتاوى» (٤٠٧ / ٣).

قال ابن كثير:

«ولا يلزم من تسمية أصحاب معاوية بغاة تكفيرهم، كما يحاوله جهلة الفرقة الضالة من الشيعة وغيرهم، لأنهم وإن كانوا بغاة في نفس الأمر فإنهم كانوا مجتهدين فيما تعاطوه من القتال، وليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب له أجران والمخطئ له أجر» «البداية والنهاية» (٣٢٠ / ٣).

الرد على الشبهة السابعة

واحتج أهل البدع والأهواء بخروج الحسين بن علي عليه السلام على يزيد بن معاوية على جواز الخروج على حكام الجور:
وهذا الاستدلال واه باطل، لا يحتج به لعدة وجوه:

الوجه الأول:

أن فعل الحسين ما مخالف للأحاديث الواردة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في النهي عن الخروج على أمراء الجور، والحجة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا في قول الصحابي.

الوجه الثاني:

نهى أكابر الصحابة للحسين عليه السلام عن الخروج على يزيد، لما فيه من مخالفة النصوص، وتفريق الجماعة، ولما سترتب على خروجه من مفسد وشرور.

نهى ابن عباس للحسين عليه السلام عن الخروج على يزيد:

أخرج عبد الرزاق في «الأمالي في آثار الصحابة» (١٥٤) بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: «استشارني الحسين بن علي بالخروج بمكة، قال: فقلت: لولا أن يزري بي وبك لنسبت يدي في رأسك».

وعند ابن أبي شيبة (٩٦/١٥) بإسناد صحيح عن طاووس، قال ابن عباس: جَاءَنِي حُسَيْنٌ يَسْتَشِيرُنِي فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَا هَاهُنَا يَعْنِي الْعِرَاقَ، فَقُلْتُ: لَوْلَا أَنْ يُزْرُوا بِي وَبِكَ لَشَبَّتُ يَدِي فِي شَعْرِكَ، إِلَى أَيْنَ تَخْرُجُ إِلَى قَوْمٍ

قَتَلُوا أَبَاكَ وَطَعَنُوا أَخَاكَ ؟، فَكَانَ الَّذِي سَخَا بِنَفْسِي عَنْهُ أَنْ قَالَ لِي: إِنَّ هَذَا الْحَرَمَ يُسْتَحَلُّ بِرَجُلٍ، وَلَآنَ أُقْتَلُ فِي أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا غَيْرَ أَنَّهُ يُبَاعِدُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ».

وقد نهاه ابن عمر رضي الله عنهما:

كما عند ابن الأعرابي في «معجمه» بإسناد حسن عن الشعبي، حدث عن ابن عمر، أنه كان بماله، فبلغه أن الحسين بن علي قد توجه إلى العراق، فلحقه على مسيرة ثلاثة ليالي، فقال: أين تريد؟ فقال: العراق، وإذا معه طوابير وكتب، فقال: هذه كتبهم وبيعتهم، فقال: لا تأتهم، فأبى قال: إني محدثك حديثاً: إن جبريل أتى النبي ﷺ فخيرته بين الدنيا والآخرة، فاختار الآخرة ولم يرد الدنيا، وإنكم بضعة من رسول الله ﷺ، لا يليها أحد منكم أبداً، وما صرفها الله عنكم إلا للذي هو خير لكم. فأبى أن يرجع، فاعتنقه ابن عمر وبكى وقال: أستودعك الله من قتيل».

قال ابن كثير:

«ولما استشعر الناس خروج الحسين أشفقوا عليه من ذلك وحذروه منه، وأشار عليه ذوو الرأي منهم والمحبة له بعدم الخروج إلى العراق، وأمره بالمقام بمكة، وذكره ما جرى لأبيه» انظر «البداية والنهاية» (٨ / ١٧٢).

الوجه الثالث:

رجوع الحسين في آخر أمره للزوم الجماعة، وترك الخروج على الأئمة، فمن أراد أن يحتج فعله بالاحتجاج بآخر أمره ورجوعه للزوم جماعة المسلمين، ولكن عين الهوى عمياء:

عن حصين، أن أهل الكوفة كتبوا إلى الحسين: إنا معك ومعنا مائة ألف سيف، فبعث إليهم مسلم بن عقيل فنزل بالكوفة دار هانئ بن عروة، فبعث إليه ابن زياد فأتى فضربه بقضيب كان معه، ثم أمر فكتف فضربت عنقه، فبلغ ذلك مسلم بن عقيل فخرج في ناس كثير.

قال حصين: فحدثني هلال بن إساف قال: لقد تفرقوا عنه، فلما قلت الأقوات، قيل لابن زياد: ما نرى معه كبير أحد. فأمر فرفعت جرادي فيها النار حتى نظروا فإذا ليس مع مسلم إلا قدر خمسين، فقال ابن زياد للناس: تميزوا أرباعاً، فانطلق كل قوم إلى رأس ربهم فنهض إليهم قوم قاتلوا مع مسلم فجرح مسلم جراحة، وقتل ناس من أصحابه، ولجأ إلى دار من دور كندة، فجاء رجل إلى محمد بن الأشعث وهو جالس عند ابن زياد فأخبره بذلك، فقال لابن زياد: إنه قال لي: أن مسلماً في دار فلان، فقال: ائتوني به، فدخل عليه وهو عند امرأة قد أوقدت ناراً فهي تغسل عنه الدم، فقالوا له: انطلق إلى الأمير: فقال: عفوا؟، قالوا: ما نملك ذلك، فانطلق معهم فلما رآه أمر به فكتف، وقال: أجمت يا ابن حلية لتنزع سلطاني؟، وأمر به فضربت عنقه، قال: وحلية أم مسلم بن عقيل، وهي أم ولد، ثم أمر بأخذ ما بين واقصة إلى طريق الشام إلى طريق البصرة، وأقبل الحسين وهو لا يشعر بشيء حتى لقي الأعراب فسألهم، فقالوا: والله ما ندري غير أنا لا نقدر على أن نخرج أو نلج، فانطلق يسير نحو الشام إلى يزيد، فلقيته الخيول بكر بلاء فناشدهم الله، وكان بعث إليه عمر بن سعد، وشمر بن ذي الجوشن، وحصين بن نمير، فناشدهم الله: أن يسيروه إلى يزيد فيضع يده في يده، فقالوا: لا إلا على حكم ابن زياد وكان فيمن بعث إليه الحر بن يزيد الحنظلي، فقال لهم: يا قوم، لو سألتكم هذا الترك والديلم ما حل لكم أن تمتنعوا منه، فأبوا إلا أن يحملوه على حكم

ابن زياد، فركب وصار مع الحسين، ثم كر على أصحاب ابن زياد فقاتلهم فقتل منهم رجلين ثم قتل»^(١).

قال ابن تيمية:

«والحسين لما خرج إلى الكوفة إنما كان يطلب الولاية مكان يزيد، لم يكن يقاتل على خلافة أبي بكر وعمر، وكذلك الذين قتلوه، ولم يكن هو حين قتل طالبا للولاية، ولا كان معه جيش يقاتل به، وإنما كان قد رجع منصرفا، وطلب أن يرد إلى يزيد ابن عمه، أو أن يرد إلى منزله بالمدينة، أو يسير إلى الثغر، فمنعه أولئك الظلمة من الثلاثة حتى يستأسر لهم، فلم يقتل وهو يقاتل على ولاية، بل قتل وهو يطلب الدفع عن نفسه لئلا يؤسر ويظلم» «منهاج السنة النبوية» (٢٢٤ / ٦).

الرد على الشبهة الثامنة

واحتجوا بخروج أهل المدينة في وقعة الحرة^(٢) على يزيد بن معاوية على

(١) إسناده صحيح؛ أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٤٢٨) قال: ثنا سعيد بن سليمان، ثنا عباد بن العوام عن حصين، قال: حدثني هلال بن إساف به. وحصين بن عبد الرحمن اختلط، ورواية عباد بن العوام عنه على شرط مسلم.

(٢) مات معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وقد عهد إلى يزيد بن معاوية بالخلافة، وكان على المدينة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، فلما ولي يزيد الخلافة عزل الوليد عن المدينة وولى عثمان بن محمد بن أبي سفيان، ووفد عليه عبد الله بن حنظلة وجماعة فأكرمهم وأجازهم فرجع فحرّض الناس على يزيد وعابه ودعاهم إلى خلع يزيد فأجابوه وأخرجوا عثمان بن محمد، وبني أمية من المدينة، فأجلوهم عنها إلى الشام، وفيهم مروان بن الحکم، وجعلوا ابن =

جواز الخروج على أمراء الجور:

وهذا الاحتجاج مردود ظاهر فساد وبطلانه، ويرد عليه من وجوه كثيرة:

منها:

أن فعل أهل المدينة مخالف للأحاديث الصحيحة الناهية عن الخروج على السلطان وإن جار:

كقوله ﷺ: «من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» تقدم تخريجه.

وقوله ﷺ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» تقدم تخريجه.

وقد احتج ابن عمر رضي الله عنهما بكلا الحديثين على عدم جواز الخروج على يزيد بن معاوية وغيره من أمراء الجور.

ومنها:

أن كبار الصحابة رضي الله عنهم نهوا أهل المدينة عن الخروج على يزيد بن معاوية لما معهم من صريح نهي رسول الله ﷺ عن الخروج على أمراء الجور:

فقد نهى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عبد الله بن مطيع عن الخروج على يزيد بن

= مُطِيعٌ عَلَى قُرَيْشٍ وَابْنُ حَنْظَلَةَ عَلَى الْأَنْصَارِ فَلَمَّا سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ قَالَ: أَمِيرَانِ هَلَكَ الْقَوْمُ وَاللَّهِ.

فَبَلَغَ ذَلِكَ يَزِيدَ فَجَهَّزَ إِلَيْهِمْ مُسْلِمَ بْنَ عُقْبَةَ بِجَيْشٍ وَأَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ، فَاسْتَقْبَلَهُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِجُمُوعٍ كَثِيرَةٍ فَقَاتَلَهُمْ مُسْلِمُ بْنُ عُقْبَةَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ مُسْرِفٌ حَتَّى ظَفَرَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقُتِلُوا، وَانْتَهَبَتِ الْمَدِينَةُ ثَلَاثًا. وَكَانَتْ وَقْعَةُ الْحَرَّةِ فِي ثَلَاثٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ. «فتح الباري» (١٣ / ٧٠).

معاوية وغلظ عليه، وذكره بنهي رسول الله ﷺ عن الخروج على الحاكم، وقد تقدم.

وشدد ابن عمر رضي الله عنهما على بنيه وحشمه، وأغلظ عليهم، وحذرهم من الغدر، وذلك عندما خلع الناس بيعة يزيد بن معاوية، فقال لهم ابن عمر رضي الله عنهما: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتْ الْفَيْصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ»^(١).

واستنكر ابن عباس رضي الله عنهما على أهل المدينة فعلهم، وأقسم بأنهم سيهلكون، فقال: «هلك والله القوم»^(٢).

واعتزل أبو سعيد الخدري رضي الله عنه وقعة الحرة، ودخل غارا حتى لا يصيب دما حراما، ولا يلج في باب نهى عنه الشرع، فقال للرجل الشامي الذي دخل عليه الغار: «بوء بإثمي وإثمك وكن من أصحاب النار»^(٣).

وامتنع عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن مبايعة عبد الله بن حنظلة زمن الحرة:

عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ زَمَنُ الْحَرَّةِ، أَتَاهُ آتٍ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ عَلَى الْمَوْتِ، فَقَالَ لَا أَبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤).

(١) صحيح؛ تقدم تخريجه.

(٢) إسناده صحيح؛ أخرجه خليفة بن خياط في «تاريخه» (٢٣٧)، وغيره أن ابن عباس سأل عنهم - يعني أهل الحرة - وهو بالطائف، فقالوا له: استعملوا ابن مطيع على قريش وعبد

الله بن حنظلة على الأنصار، فقال: أميران! هلك القوم.

(٣) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» بإسناد ثابت.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٥٩)، ومسلم (١٨٦١).

قال ابن بطلال:

«وإنما قال ذلك، لأنه يرى القعود في الفتن التي بين المسلمين وترك القتال مع إحدى الطائفتين، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من السلف»^(١).

وعند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٠٣/١) من نفس طريق البخاري في «الصحيح» من طريق وهيب، عن عمرو بن يحيى، عن عباد بن تميم، أن عبد الله بن زيد قيل له زمن الحرة: ها ذاك حنظلة أو ابن حنظلة يبايع الناس. قال: على أي شيء؟، قال: على الموت. قال: على أي شيء؟، قال: على الموت قال: لا أبايع على هذا أحداً بعد رسول الله ﷺ.

وعظمت زينب بنت أم سلمة رضي الله عنها مصيبتها في من بسط يده فقتل من ولديها مع أهل المدينة يوم الحرة، وخافت عليه لمخالفته للنصوص، بينما قالت عن ولدها الآخر الذي كف يده فقتل: فأنا أرجو له» وقد تقدم.

وتقدم حث أسير وهو رجل من الصحابة رضي الله عنهم للمسلمين على الصبر على يزيد، وأن الأمة لو اجتمعت عليه خير من افتراقها.

ومنها:

أن خروج أهل المدينة على يزيد بن معاوية كان سببا في وقوع مفاسد كثيرة

= وأما ما روي عند البخاري في «التاريخ الأوسط» (١٥١/١) عن عباد بن تميم، قال: قتل عبد الله بن زيد يوم الحرة... لعله من أوهام الداروردي، لأن وهيب بن خالد رواه في الصحيحين بغير ذكر قتله يوم الحرة، وتابعه سليمان بن بلال على ذلك، كما عند البخاري (٣٩٣٤)، ووهيب وسليمان أقوى من الداروردي.

(١) «شرح صحيح البخاري» (١٣٢/٥)

الله وحده بها عليم:

فمن هذه المفاصد قتل أهل المدينة، فكان لا ينفلت منهم أحد إلا قتل، وقد ذكروا أنه قتل منهم عدد كثير.

وقد انتهك أهل الشام حرمة المدينة التي حرم فيها القتال بسبب الخروج على الحكام.

وانتهبت المدينة ثلاثاً، فسلبت أموال أهل المدينة، ولم يراع تحريم التعدي على أموال المسلمين.

وعطلت الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ حتى جالت الخيل وراثت في مسجد رسول الله ﷺ.

وخاف أهل المدينة من جند أهل الشام وعاشوا في خوف ورعب بعد عيشهم في الأمن.

وغلت الأسعار على أهل المدينة فعاشوا في شدة وضيق حتى استشار الناس الصحابة في الخروج من المدينة.

وحزن الصحابة على من قتل من أولاد الصحابة الذين خالفوا نهي رسول الله ﷺ عن الخروج^(١).

(١) ذكرت الآثار التي تدل على هذه المفاصد في كتابي «الإعلام بمفاصد الخروج على الحكام».

الرد على الشبهة التاسعة

واحتج أهل البدع على جواز الخروج على السلطان بامتناع عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عن مبايعة يزيد بن معاوية، وما حدث من قتال بين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وبين مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان زمن الفرقة
أولاً: الجواب على من احتج بامتناع ابن الزبير رضي الله عنه عن مبايعة يزيد بن معاوية وقتاله له على جواز الخروج على السلطان الجائر، وذلك من وجوه:

الوجه الأول:

أن فعل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه مخالف للأحاديث الصحيحة الناهية عن الخروج على السلطان الجائر.

الوجه الثاني:

إنكار عبد الله بن عمر رضي الله عنه على ابن الزبير رضي الله عنه، وعدم متابعة أفاضل الصحابة له على فعله:

أخرج البيهقي في «الكبرى» (١٧٢ / ٨) بإسناد صحيح عن حمزة بن عبد الله بن عمر، قال: قُلْنَا لَهُ: وَمَنْ تَرَى الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ؟، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِنْ ابْنُ الزُّبَيْرِ بَغَى عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ^(١) فَأَخْرَجَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَنَكَثَ عَهْدَهُمْ».

وَعَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ جَمَعَ أَهْلَ بَنِيهِ حِينَ انْتَزَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه وَخَلَعُوا يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّا بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ

(١) يعني: بني أمية كما ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٧٢ / ١٣) وغيره.

عَلَى بَيْعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ» وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْغَدْرِ بَعْدَ الْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ: أَنْ يَبَايَعَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يَنْكُثُ بَيْعَتَهُ، وَلَا يَخْلَعَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَزِيدَ»^(١).

وسياأتي أن النعمان بن بشير رضي الله عنه دعا عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لمبايعة يزيد. وتقدم إنكار ابن عباس رضي الله عنه على أهل المدينة، واعتزال أبي سعيد الخدري رضي الله عنه القتال يوم الحرة، ورفض عبد الله بن زيد رضي الله عنه مبايعة من خرج على يزيد، وإنكارهم على من شارك في الحرة إنكار على فعل ابن الزبير رضي الله عنه.

الوجه الثالث:

أن ابن الزبير رضي الله عنه لم يقصد المخالفة ولا الاعتراض على سنة رسول الله ولكن الأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يقرر عقيدة أهل السنة

(١) أخرجه أحمد (٩٦/٢) عن إسماعيل بن علية، وعبد الصمد بن عبد الوارث، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٩/٨) من طريق عفان بن مسلم، وابن سعد في «الطبقات» (١٨٢/٤) عن محمد بن عبد الله الأنصاري. جماعتهم: عن صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر به، وهذا إسناد صحيح.

وقد روي الحديث في الصحيحين عن أيوب، وعبيد الله بن عمر بدون ذكر ابن الزبير وخلعه ليزيد، وأيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، أثبت الناس في نافع، كما قال علي بن المديني ويحيى القطان وغيرهما، وهما في نفسها أقوى من صخر بن جويرية، وقد روى أقران نافع الحديث بدون ذكر الزيادة كعبد الله بن دينار كما عند البخاري (٦٩٦٦)، ومسلم (١٧٣٥)، وحزمة، وسالم ابني عبد الله كما عند مسلم (١٧٣٥)، ولمن يقول: إن الزيادة زيادة ثقة وجه.

والجماعة: قال: «وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ مِنْهَا: مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا: مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغَيْرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ: هُمْ فِيهِ مَعْدُورُونَ، إِمَّا: مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا: مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ؛ بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُمْ «خَيْرُ الْقُرُونِ» وَإِنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلٍ أَحَدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ابْتِلَايَ بِلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كَفَرَ بِهِ عَنْهُ. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ فَكَيْفَ بِالْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ، إِنْ أَصَابُوا فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ لَهُمْ؟» «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٥ - ١٥٦).

الوجه الرابع:

يقال لمن يحتج بفعل ابن الزبير رضي الله عنه الصحابي الجليل على جواز الخروج على الحكام الظلمة: هل دعا ابن الزبير رضي الله عنه الناس لمخالفة السنة كما يفعل الخوارج الذين يكذبون على الله ورسوله ﷺ، ويقلبون الحقائق، ويلقون الشبهات على المسلمين، ويدلسون، ويخونون الله ورسوله من أجل جذب الناس إلى ما هم عليه من الباطل والبهتان؟!.

ثم إن احتجاج الخوارج بفعل الصحابي الجليل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه

وغيره من الصحابة على جواز الخروج على الحكام فيه طعن في أصحاب رسول الله ﷺ، وسوء أدب معهم، وفيه انتقاص لأصحاب رسول الله ﷺ، وهذا من جملة كذب الخوارج، وقلوبهم للحقائق، فهم يبررون أفعالهم المشينة ويخدعون أتباعهم أن لهم سلفاً من أصحاب رسول الله ﷺ ليستميلوهم، وهذا كذب وبهتان عظيم، لأن هؤلاء الخوارج قدوتهم وسلفهم ذو الخويصرة حرقوص بن زهير وعبد الله بن سبأ وغيرهما من أهل البدع، فهؤلاء هم قدوة الخوارج وأسوتهم في الخروج على الحكام.

أما صحابة النبي ﷺ:

فليس فيهم من الخوارج أحد، ولا رضوا الذي هم عليه، ولا مالؤهم فيه، بل كانوا يحدثون بعيب رسول الله ﷺ إياهم، ونعته الذي نعتهم به، وكانوا يبغضونهم بقلوبهم، ويعادونهم بألسنتهم، وتشدد والله أيديهم عليهم إذا لقوهم:

فقد قال ابن عباس للخوارج عندما ناظرهم: «أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَأُبَلِّغَكُمْ مَا يَقُولُونَ، وَتُخْبِرُونِي بِمَا تَقُولُونَ، فَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالْوَحْيِ مِنْكُمْ، وَفِيهِمْ أَنْزَلَ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ» أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٥٧٥)، وغيره بإسناد ثابت.

وقال معمر: كان قتادة يقول: إن الخوارج خرجوا وأصحاب رسول الله ﷺ يومئذ كثير بالمدينة وبالشام وبالعراق، وأزواجه يومئذ أحياء، والله إن خرج منهم ذكر ولا أنثى حرورياً قط، ولا رضوا الذي هم عليه، ولا مالؤهم فيه، بل كانوا يحدثون بعيب رسول الله ﷺ إياهم، ونعته الذي نعتهم به، وكانوا يبغضونهم بقلوبهم، ويعادونهم بألسنتهم، وتشدد والله أيديهم عليهم إذا

لقوهم»^(١).

الوجه الخامس:

الظاهر من الآثار أن ابن الزبير رضي الله عنه امتنع عن مبايعة يزيد أولاً، ثم بذل المبايعة له فلم يرض يزيد إلا بأن يأتيه أسيراً، فجرت بينهما فتنة، وطلب يزيد لا يليق أن يكون مع صحابي من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

عن هشام بن عروة^(٢)، عن أبيه، قال: بعث يزيد بن معاوية إلى عبد الله بن الزبير بقيد من فضة وجامعة من ذهب، فقال: أقسمت عليك لتأتيني فيه، فقال ابن الزبير

ولا أئين لغير الحق أسأله حتى يلين لضرر الماضغ الحجر

وأخرج البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٨٧/٢) بإسناد صحيح عن صالح بن كيسان، قال: مات معاوية والوليد أمير على مكة والمدينة، وكان على مكة من قبله لأمه عبد الرحمن بن نبيه، فكتب إليه يزيد يأمره أن يأخذ بيعة الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير، فاستضعفه في ذلك فعزله، وأمر

(١) **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٦٨)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٨٨/٦)، وابن منده في «التوحيد» (١٢٣) عن معمر، عن قتادة به. وهذا إسناد رجاله ثقات، ورواية معمر، عن قتادة، على شرط مسلم.

وله طريق آخر: عند الطبري في «تفسيره» (١٨٨/٦) قال: حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد: عن قتادة فذكر نحوه، وهذا إسناد صحيح، فسعيد هو ابن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة، وقد اختلط ورواية يزيد بن هارون عنه قبل الاختلاط.

(٢) **صحيح**: أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٧٧/١)، والحاكم (٥٥٠/٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٨/٢٠٩).

عمرو بن سعيد الأشدق على المدينة ومكة، وأمره أن يبعث إليه بابن الزبير في جامعة ولا يؤخره، وبعث في ذلك النعمان بن بشير، وابن مسعدة الغفاري، وابن عضاه الأشعري، وبعث معهم بجامعة من فضة لتبر يمينه، فلما قدموا قال قائل وهو يسمع ابن الزبير ذلك:

خذا فليست للعزيز بسبة فيها مقال لامرئ متذلل

فأبى أن يخرج معهم، وقال: قولوا ليزيد: يجعل يمينه هذه من أيمانه التي يجب عليه أن يكفرها».

قال ابن تيمية:

«ثم إن ابن الزبير لما جرى بينه وبين يزيد ما جرى من الفتنة، واتبعه من اتبعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما، وكان إظهاره طلب الأمر لنفسه بعد موت يزيد، فإنه حيثئذ تسمى بأمر المؤمنين وبايعه عامة أهل الأمصار إلا أهل الشام، ولهذا إنما تعد ولايته من بعد موت يزيد، وأما في حياة يزيد: فإنه امتنع عن مبايعته أولاً، ثم بذل المبايعة له، فلم يرض يزيد إلا بأن يأتيه أسيراً، فجرت بينهما فتنة، وأرسل إليه يزيد من حاصره بمكة، فمات يزيد وهو محصور» «منهاج السنة النبوية» (٣٠٩ / ٤).

الوجه السادس:

أن ابن الزبير رضي الله عنه ما خرج على يزيد طلباً للملك، ولا حرصاً على الدنيا، ولم يدع إلى الخلافة لنفسه قط زمان يزيد، وإنما كان يدعو إلى الشورى، لا كما يفعل من تملك المناصب والكراسي من قلوبهم، حتى ضحوا من أجلها بالغالي والنفيس، حتى هان عليهم كل شيء، فلم يرعوا السنة ولا

الدماء ولا الأموال ولا مصلحة المسلمين، حتى وطأت أقدامهم على كل شيء من أجل المناصب والدنيا الزائلة.

وعن نافع، أن ابن الزبير لم يدع بالخلافة حتى مات يزيد، وقال نافع: كنت تحت منبره يوم دعا إلى نفسه، وكان قبل ذلك يدعو إلى الشورى^(١).

قال ابن تيمية:

«وكان إظهار ابن الزبير طلب الأمر لنفسه بعد موت يزيد، فإنه حينئذ تسمى بأمر المؤمنين، وبايعه عامة أهل الأمصار إلا أهل الشام، ولهذا إنما تعد ولايته من بعد موت يزيد، وأما في حياة يزيد: فإنه امتنع عن مبايعته أولاً، ثم بذل المبايعة له، فلم يرض يزيد إلا بأن يأتيه أسيراً، فجرت بينهما فتنة» «منهاج السنة النبوية» (٣٠٩ / ٤).

الوجه السابع:

أن المفسدات التي تحققت كثيرة وجسيمة، لقد أحرقت الكعبة، واستحل القتال في البلد الحرام الذي حرم الله ورسوله القتال فيه، وقتل عدد من المسلمين، وحوصر البلد الحرام، وضيق على الحجاج والمعتمرين، وروع المسلمون في الحرم الآمن وغير ذلك من المفسدات.

(١) إسناده قوي: أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢٠٣ / ٢) حدثنا زهير بن حرب أبو

خيشمة، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا جويرية، عن نافع به، وهذا إسناده قوي لحال جويرية بن أسماء.

ثانياً : أما ما حدث من قتال بين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ومروان بن الحكم وابنه عبد الملك لا يستدل به على جواز الخروج على السلطان الجائر لأمره :

منها :

أن ابن الزبير رضي الله عنه لم يخرج على مروان وابنه، والقتال الذي كان بينهم كان قتال فتنة، والحق كان مع عبد الله بن الزبير كما ذكر أهل العلم، وكان أولى بالأمر وأحق به من غيره، فبعد موت معاوية بن يزيد بايع الناس لابن الزبير، حتى أنه حكم على الحجاز واليمن ومصر والعراق وخراسان وبعض الشام، ولم يستوسق له الأمر، حتى خرج مروان إلى ابن الزبير رضي الله عنه لبياعه، ويأخذ منه الأمان لبني أمية، فقابل في طريقه عبيد الله بن زياد فأثنى مروان عن ذلك، وأشار عليه أن يرجع، ويدعو إلى نفسه، ويعينه على ذلك، فغلب مروان على الشام ومصر فكانتا في يد مروان ثم ابنه عبد الملك، وكانت الحجاز والعراق في يد ابن الزبير^(١)، لذلك لم يعد بعض العلماء ابن الزبير في أمراء المؤمنين، وعد دولته زمن فرقة^(٢)، ثم استمرت الفتنة والفرقة على ذلك حتى قتل ابن الزبير، واجتمعت الكلمة على عبد الملك بن مروان.

قال النووي:

«ومذهب أهل الحق: أن ابن الزبير كان مظلوماً وأن الحجاج ورفقته كانوا خوارج عليه»^(٣).

(١) والأثر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٩ / ٥) بإسناد قوي.

(٢) وقد سمى ابن عمر هذه الحقبة من الزمان زمن فرقة، وعدّ كثير من التابعين القتال في هذا الزمان قتال فتنة، مثل: نافع، وشريح القاضي، ومطرف بن عبد الله وغيرهم.

(٣) «شرح مسلم» (٩٩ / ١٦).

وقد شهد ابن عباس أن ابن الزبير رضي الله عنه كان أولى بالأمر من غيره:

وذلك لما قال له الناس: بايع لابن الزبير، فقلت: وأين بهذا الأمر عنه؟،
أما أبوه: فحواري النبي صلى الله عليه وسلم يريد الزبير، وأما جده: فصاحب الغار يريد أبا
بكر، وأمه: فذات النطاق يريد أسماء، وأما خالته: فأُم المؤمنين يريد عائشة،
وأما عمته: فزوج النبي صلى الله عليه وسلم يريد خديجة، وأما عمّة النبي صلى الله عليه وسلم: فجدته يريد
صفيّة، ثم عفيف في الإسلام، قارئ للقرآن، والله إن وصلوني وصلوني من
قريب، وإن ربوني ربوني أكفاء كرام، فأثر التوثيات والأسمات والحميدات
يريد أبطنًا من بني أسد بني تويت وبني أسامة وبني أسد أخرجه البخاري
(٤٦٦٥).

قال بدر الدين العيني:

«قوله: وأين بهذا الأمر عنه؟، أراد بالأمر: الخلافة يعني ليست بعيدة عنه
لما له من الشرف»^(١).

قال ابن بطال:

«وابن الزبير عند علماء أهل السنة أولى بالخلافة من يزيد وعبد الملك،
لأنه بويح لابن الزبير قبل هؤلاء»^(٢)، وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال
مالك: إن ابن الزبير أولى من عبد الملك»^(٣).

(١) «عمدة القاري» (٢٧ / ٢٩٩).

(٢) كان ابن الزبير أولى بالأمر من يزيد ومروان وابنه هذا حق، أما أنه بويح له قبلهم جميعا ليس
بحق، لأن ابن الزبير رضي الله عنه لم يبايع بالخلافة إلا بعد موت معاوية بن يزيد، أما مروان وابنه
فتقدم أن ابن الزبير بويح له قبلهما.

(٣) «شرح صحيح البخاري» (١ / ١٨٠).

نهي أفاضل الصحابة رضي الله عنهم وتحذير غيرهم من القتال في هذه الفرقة
لصريح النهي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك:

فقد نهى ابن عمر رضي الله عنهما عن القتال في الفتنة التي كانت بين ابن الزبير رضي الله عنهما ومروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

وعن عمير بن هانئ العنسي، قال: قلت لابن عمر: كيف تقول فينا وفي هؤلاء؟، قال: ما أنا لكم بحامد ولا لهم بغادر أنتم أصحاب دنيا تنافستموها بينكم، تهافتون في النار تهافت الذباب في المرق، قال: قلت: أرايت؟، قال: إن شئت قلت: أرايت أرايت، ألك رحل؟، انطلق إلي رحلك»^(١).

ولما قتل ابن الزبير رضي الله عنه على يد جند عبد الملك بن مروان قال له ابن عمر رضي الله عنه

«السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا حُبَيْبٍ»^(١)، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا حُبَيْبٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا حُبَيْبٍ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ أَنْهَكَ عَنْ هَذَا،

(١) **إسناده قوي:** أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٩٢)، و«ذم الدنيا» (٤١١) ولعل ابن عمر رضي الله عنهما قال ذلك: استنباطاً من أحاديث نهي النبي ﷺ عن القتال في الفتنة، والتي تنهى عن قتل المسلم لأخيه المسلم، كقوله ﷺ كما في «الصحيحين»: «ذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بِالْمَقْتُولِ، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

(٢) هي كنية ابن الزبير، كني بأبي خبيب وكان أكبر أولاده، وله ثلاث كنى ذكرها البخاري في التاريخ وآخرون أبو خبيب وأبو بكر وأبو بكير «شرح مسلم» (١٦ / ٩٨).

أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ أَنُهَاكَ عَنْ هَذَا^(١)» أخرجه مسلم (٢٥٤٥).

ونهى ابن عباس رضي الله عنهما عن هذا القتال وزهد فيه :

وعن أبي حمزة، قال: قلت لابن عباس: إني بايعت ابن الزبير فأعطاني وحملني على فرس، أفأقاتل معه؟، قال: لا تقاتل معه، ورد عليه ما أعطاك واشتر بغلا أو بغلين وغلاما واغز المشركين، فإن قتلت على ذلك كنت شهيدا إن شاء الله تعالى، قال: فرددت على ابن الزبير أخذت منه^(٢).

وزهد أبو برزة الأسلمي رضي الله عنه عن القتال في الفتنة التي كانت بمكة :

قال أبو برزة الأسلمي: «إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا» أخرجه البخاري (٧١١٢).

ومنها :

عظم المفاسد المترتبة على القتال الذي كان بين ابن الزبير رضي الله عنه وبني أمية:

فقد ترتب على هذا القتال: حرق الكعبة، واستحلال القتال في البلد الذي

(١) وقول ابن عمر: «أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا» أي: عن التعرض لهذا، وكأنه كان أشار عليه بالصلح، ونهاه عن قتالهم لما رأى من كثرة عدوه، وشدة شوكتهم، ثم إنه شهد بما علم من حاله فقال: أما والله إن كنت ما علمت صوّاما، وصولاً للرحم وكان يصوم الدهر، ويواصل الأيام، ويحيي الليل، وربما قرأ القرآن كله في ركعة الوتر «المفهم» (٥٦ / ٢١).

(٢) صحيح: أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣١١ / ٢) عن هذبة، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي حمزة قال: قلت لابن عباس: فذكره.

حرم القتال فيه، وإراقة دماء المسلمين، وغلاء الأسعار، ونقص الخير، وترويع المسلمين في البلد الآمن، والتضييق على المسلمين في العبادة، وتعتدي جند الشام على أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقتل عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصلبه وغير ذلك من المفاسد^(١).

الرد على الشبهة العاشرة

واحتج أهل البدع بخروج القراء مع ابن الأشعث يوم الجماجم^(٢) على الملك بن مروان على جواز الخروج على أمراء الجور وهذا الاحتجاج أوهى من بيت العنكبوت لعدة أمور:

منها:

أنه لا يستدل بفعل أو قول أحد من الناس مهما كانت جلالته وإمامته إذا خالف قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومنها:

أن الإجماع نقل على حرمة الخروج على الحاكم الظالم، وقد تقدم.

ومنها:

ندم من نجا من القراء على الخروج مع ابن الأشعث لمخالفتهم النصوص

(١) ذكرت الآثار التي تدل على هذه المفاسد في كتابي «الإعلام بمفاسد الخروج على الحكام».

(٢) دَيْرُ الْجَمَاجِمِ: وَهُوَ الَّذِي كَانَتْ بِهِ وَقْعَةُ ابْنِ الْأَشْعَثِ مَعَ الْحَجَّاجِ بِالْعِرَاقِ، لِأَنَّهُ كَانَ يُعْمَلُ بِهِ أَقْدَاحٌ مِنْ خَشَبٍ. وَقِيلَ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ بُنِيَ مِنْ جَمَاجِمِ الْقَتْلِ لِكَثْرَةِ مَنْ قُتِلَ بِهِ. كَمَا فِي «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٢٩٩).

الثابتة؟!.

قال أيوب السخيتاني عن القراء الذين خرجوا مع ابن الأشعث: «لا أعلم أحدا منهم قتل إلا قد رغب له عن مصرعه، ولا نجا فلم يقتل إلا قد ندم على ما كان منه».

وندم مسلم بن يسار، وطلحة بن مصرف، ومعبد الجهنبي، ومالك بن دينار، وزبيد بن الحارث الياامي، وعقبة بن عبد الغافر، وأبو الجوزاء أوس بن عبد الله الربعي وغيرهم^(١).

وقال الشعبي: عندما عاتبه الحجاج، وقال له: ما الذي نقتمت؟، قال: لا يسألني الأمير ما نقتمت ولكن ليسلني لم بطرت^(٢)»^(٣).

وقال الحجاج لمحمد بن سعد بن أبي وقاص^(٤) وقد خرج في الجماجم: كيف وجدت غب السفر، يا ظل الشيطان؟، قال: غب^(٥) سوء، قال: اذبحه،

(١) والأسانيد إليهم ثابتة انظر «الإعلام بمفاسد الخروج على الحكام».

(٢) البَطْرُ: الطُّغْيَانُ في النعمة، بطر الرجل وبهت بمعنى واحد، وذلك إذا دهش فلم يدر ما يقدم ولا ما يؤخر.

(٣) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢/ ٤٩٣) بإسناد حسن لحال يوسف بن موسى القطان.

(٤) محمد بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري، أبو القاسم المدني، أخو عامر بن سعد وإخوته. قيل: إنه كان يلقب ظل الشيطان، قال محمد بن سعد: كان ثقة وله أحاديث ليست بالكثيرة، وكان قد خرج مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث وشهد دير الجماجم، فأتى به الحجاج فقتله.

(٥) غب الأمر ومغبته عاقبته وآخره وغب الأمر صار إلى آخره انظر «لسان الميزان» (١/ ٦٣٤).

اذبحه»^(١).

فلو كان هؤلاء على الحق ما ندموا ولا خطئوا أنفسهم ولا عاش من نجا منهم في حزن وغم فهل يحتج بفعل من هذا حاله؟!.

ومنها:

أن الذين خرجوا مع ابن الأشعث أنكر عليهم كثير من علماء التابعين في زمانهم وزهدوا في خروجهم مع ابن الأشعث ولم يحمدوا صنيعهم:

فقد أنكر عليهم الحسن البصري^(٢) وأرشدهم لما فيه الخير لهم في دنياهم وأخراهم:

وذلك عندما جاء بعض القراء من أصحاب ابن الأشعث، فذكروا من فعل الحجاج للحسن، فقال لهم الحسن: أرى أن لا تقاقلوه، فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادي عقوبة الله بأسيا فكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين»^(٣).

وفي رواية:

قال الحسن: «يا أيها الناس، إنه والله ما سلط الله الحجاج عليكم إلا عقوبة، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف، ولكن عليكم السكينة والتضرع، وأما ما ذكرت من ظني بأهل الشام، فإن ظني بهم أن لو جاؤوا فألقمهم الحجاج

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا «الإشراف في منازل الأشراف» (٤١٩) بإسناد حسن.

(٢) الحسن بن أبي الحسن، واسمه يسار البصري، الأنصاري مولاهم أبو سعيد من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين.

(٣) إسناده ثابت: تقدم تخريجه.

دنياه لم يحملهم على أمر إلا ركبوه، هذا ظني بهم»^(١).

وَعَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ لِي الْحَسَنُ: أَلَا تَعْجَبُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ! دَخَلَ عَلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ قِتَالِ الْحَجَّاجِ وَمَعَهُ بَعْضُ الرُّؤَسَاءِ، يَغْنِي: أَصْحَابُ ابْنِ الْأَشْعَثِ»^(٢).

وفي رواية:

قال الحسن: ألا تعجب من سعيد بن جبير! إنه دخل علي البيضاء في الطاعون وهو يشاورني في قتال هؤلاء»^(٣).

وعن أبي التياح، قال: كان الحسن وسعيد أخوه جالسين، فسعيد يحض على قتال الحجاج، والحسن يتسم، ويقول: إنما ابتليت بالحجاج عقوبة الله، فلا تلقوا عقوبة الله بالسيف»^(٤).

وعن حماد بن سلمة، قال: رأى الحسن أخاه سعيدا وقد لبس سيفه، وهو يريد قتال الحجاج مع ابن الأشعث، فقال: ما هذا؟، فأخبره، فقال: وما أنت وذنوب الحجاج، دعه يشقى بها»^(٥).

وقال ابن عون: رأيت ابن الأشعث يخطب قاعدا، فأتيت الحسن والناس

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٤ / ٧) بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١ / ١١)، والفسوي في «المعرفة» (٣٥ / ٢) بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» قال: حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: سمعت الحسن به. وهذا إسناد صحيح.

(٤) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠٥ / ٤) بإسناد صحيح عنه.

(٥) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠٥ / ٤) بإسناد صحيح عنه.

عنده وهو ينهاهم عن الخروج. قال: أين أبوك؟، قلت: غائب، قال: إالحق بأبيك»^(١).

وعن عوف، قال: سمعت الحسن زمن الحجاج بن يوسف يقول: «اتقوا الله، فإن عند الله حجاجين كثيرة»^(٢).

وعن حماد بن زيد، قال: حدثني أيوب: أنه أخرج كرها - يعني الحسن -، وكان ينهى عنه»^(٣).

وزهد محمد بن سيرين^(٤) في خروج سعيد بن جبير مع ابن الأشعث ولم يحمد صنيعة:

عن محمد بن سيرين، قال: كان سعيد بن جبير حائناً^(٥)، إنه فعل ما فعل، ثم أتى مكة يفتي الناس!»^(٦).

وعند البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠٥ / ٤) بإسناد صحيح قال: «الحائن سعيد بن جبير، صنع ما صنع، ثم أتى مكة يفتي الناس».

(١) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠٥ / ٤) بإسناد صحيح عنه.

(٢) أخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٤٣٣) بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٤ / ٣) بإسناد صحيح عنه.

(٤) هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، مولى أنس بن مالك أخو أنس ومعبد وحفصة وكريمة، من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، تلميذ الصحابة: أبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهما.

(٥) والحائن: هو التعرض للهلاك انظر «جمهرة اللغة» (٣٠٠ / ١) وقيل الحائن يعني: الأحمق انظر «المحيط في اللغة» (٢٥٣ / ١).

(٦) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٦٣ / ٦) بإسناد صحيح.

وكره خيشمة^(١) وإبراهيم النخعي^(٢) الخروج مع ابن الأشعث في الجماجم:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَخَيْثَمَةَ: أَنَّهُمَا كَرِهَا الْجَمَاعِمَ^(٣).

ولم يحمد إبراهيم النخعي - أيضا - خروج سعيد بن جبير مع ابن الأشعث:

عن إبراهيم النخعي، أن سعيد بن جبير ذكر له، فقال: ذاك رجل شهر نفسه^(٤).

وقال مطرف بن عبد الله^(٥) وهو يستنكر خروج ابن الأشعث على بني أمية: «والله لقد نزي بين أمرين: لئن ظهر لا يقوم لله دين، ولئن ظهر عليه لا تزالون أذلة إلى يوم القيامة» إسناده صحيح تقدم تخريجه.

وأخرج البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣١٩ / ٤) وغيره عن حميد بن هلال، قال: أتى القراء مطرف بن عبد الله بن الشخير فدعوه إلى الخروج، فقال: رأيتم الذي تدعونني إليه أليس إنما هو جهاد؟ قالوا: بلى. قال: أخاف

(١) هو خيشمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة: يزيد بن مالك بن عبد الله بن ذؤيب بن سلمة بن عمرو بن ذهل بن مران بن جعفري، الجعفري، الكوفي، من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، روى عن: البراء بن عازب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعدي بن حاتم وغيرهم من الصحابة.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي، أبو عمران الكوفي، فقيه أهل الكوفة، أمه مليكة بنت يزيد أخت الأسود، من الطبقة الخامسة من صغار التابعين.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٨ / ١٥) بإسناد صحيح.

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٦٦ / ٦) بإسناد صحيح.

(٥) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، الحشري، أبو عبد الله البصري أخو يزيد وهاني ابني عبد الله بن الشخير من الطبقة الثانية من كبار التابعين.

أن أكون مأثوما، فلو كانت لي نفسان بايعتكم بواحدة، فإن كان ما تقولون رشدا أتبعها الأخرى، ولكنها واحدة، فأنا أكره أن أغرر بها. وخرج من البصرة إلى السخيرية وهي علي ليلتين منها، وأقام الحسن بالبصرة ينهى الناس عن الخروج، فكان كرجل خاف السيل فأقام على سننه.

وقال فرقد السبخي^(١):

«إن ملوك بني إسرائيل كانوا يقتلون قراءهم على الدين، وإن ملوككم إنما يقتلونكم على الدنيا فدعوهم والدنيا»^(٢).

ومنها:

أن الصحابة أمروا التابعين بالصبر على جور الحجاج ونهوههم عن قتاله: عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس أمر إمامي بالمعروف؟، قال: «إن خشيت أن يقتلك فلا، فإن كنت ولا بد فاعلا ففيما بينك وبينه، ولا تغتب إمامك» تقدم تخريجه.

ووجه أنس بن مالك رضي الله عنه غيره من التابعين إلى الصبر على جور الحجاج، وذكرهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:

عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلَقَى مِنَ الْحَجَّاجِ فَقَالَ: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى

(١) هو فرقد بن يعقوب السبخي، أبو يعقوب البصري، من الطبقة الخامسة، من صغار

التابعين، وعاصر الجماجم، وكان صدوقا عابدا لكنه لين الحديث كثير الخطأ.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٤٦)، وغيره بإسناد حسن.

تَلَقُّوا رَبَّكُمْ، سَمِعَتْهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ»^(١).

ومنها:

أن القراء الذين خرجوا على بني أمية لم يترتب على خروجهم حقن الدماء، وتسكين الدهماء، واجتماع الكلمة، واستئصال شوكة أمراء الجور، وتوفير الأمن والاستقرار، ودفع الظلم عن المظلومين وغير ذلك من الأمنيات التي يطمناها كثير من الذين يخرجون على الحكام!.

وإنما ترتب على خروجهم مع ابن الأشعث: القتل، والغرق، والتشريد، والخوف، والحسرات، والأحزان، والأوجاع، وضعف الأمة، واستبداد ثرواتها، وغلاء الأسعار، وتعطيل الغزو والجهاد، وطمع فيها أعدائها من الكفار، وحدث التضيق على العلماء، فسجن بعضهم، وقتل بعضهم صبرا، وهرب آخرون، وأوذى الأبرياء، وازداد أمراء الجور جورا وظلما وغير ذلك من المفاسد.

الرد على الشبهة الحادية عشرة

إن أهل البدع والأهواء كالخوارج والروافض، أصحاب القلوب المنكوسة، والفطر الفاسدة، الذين لا يبصرون عواقب الأمور، فإنهم ينظرون إلى الثورات والمظاهرات على أنها بوابة الخير للأمة، ويسمون الثورات بمسميات إسلامية، ويروجون لها تحت شعارات إسلامية، ويتشددون بالإنجازات والمكاسب المبهرة، - زعموا - التي تحققها الثورات، فهم كما

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

وصفهم رسول الله ﷺ، حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، ينظرون إلى الأمور نظرة طيش وتعجل وهوى، لا يحكمون السنة في أمورهم حتى يهتدوا إلى الصراط المستقيم، وإنما هي المخالفة والأهواء والبدع.

ولعله يستدل لذلك: بما أخرجه البخاري (٧٠٦٨) عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلَقَى مِنَ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرُّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

أقوال السلف التي تقرر أن المفساد المترتبة على الخروج على الحكام كثيرة ولا خير في مخالفة الكتاب والسنة:

قال الحسن أيام يزيد بن المهلب: وأتاه رهط فأمرهم أن يلزموا بيوتهم، ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله ذلك عنهم، وذلك أنهم يفرعون إلى السيف فيوكلوا إليه، والله ما جاءوا بيوم خير قط...^(١).

قال ابن تيمية:

«وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق، وكابن المهلب الذي خرج على ابنه بخراسان، وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضا،

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٥)، والآجري في «الشریعة» (١/ ٧٣) بإسناد ثابت.

وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة، وأمثال هؤلاء. وغاية هؤلاء إما أن يغلبوا وإما أن يزلوا ملكهم فلا يكون لهم عاقبة، فإن عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قتلا خلقا كثيرا، وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور، وأما أهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب وغيرهم: فهزموا وهزم أصحابهم، فلا أقاموا دينا ولا أبقوا دنيا، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين، ومن أهل الجنة، فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم، ومع هذا لم يحمدوا ما فعلوه من القتال، وهم أعظم قدرا عند الله، وأحسن نية من غيرهم، وكذلك أهل الحرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق، وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين، والله يغفر لهم كلهم»^(١).

وقال - أيضا - :

«الوجه الثاني: من يقاتل على اعتقاد رأي يدعو إليه مخالف للسنة والجماعة كأهل الجمل وصفين والحرة والجماجم وغيرهم، لكن يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك، بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت» «منهاج السنة» (٤ / ٣٢٣).

وقال - أيضا - :

«ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في هذا الباب، واعتبر أيضا اعتبار أولى الأبصار، علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خير

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ٣١٤ - ٣١٥).

الأمور، ولهذا لما أراد الحسين أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتبوا كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج، وغلب على ظنهم أنه يقتل، حتى إن بعضهم، قال: أستودعك الله من قتل، وقال بعضهم: لولا الشفاعة لأمسكتك ومصلحة المسلمين، والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى، فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوما شهيدا، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء، بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سببا لشر عظيم، وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن، وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتلاهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمدا أو مخطئا لم يحصل بفعله صلاح بل فساد، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن بقوله: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة، ولا بخروج على الأئمة، ولا نزع يدا من طاعة، ولا مفارقة للجماعة، وأحاديث النبي ﷺ الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣١٣).

قال ابن أبي العز الحنفي:

«وَأَمَّا لُزُومُ طَاعَتِهِمْ وَإِنْ جَارُوا، فَلأنه يَتَرْتَّبُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ طَاعَتِهِمْ مِنْ

الْمَفَاسِدِ أَضْعَافُ مَا يَحْصُلُ مِنْ جَوْرِهِمْ، بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِمْ تَكْفِيرُ
السَّيِّئَاتِ وَمُضَاعَفَةُ الْأَجُورِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا سَلَّطَهُمْ عَلَيْنَا إِلَّا لِفَسَادِ أَعْمَالِنَا،
وَالْجَزَاءِ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَعَلَيْنَا الْاجْتِهَادُ بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَإِصْلَاحِ
الْعَمَلِ «شرح الطحاوية» (٢٥٢).

قال الألباني:

«وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلا أنه يترتب على الخروج من طاعتهم من
المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير
السيئات، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس
العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل» «تخريج
الطحاوية» (ص ٦٨).

قال ابن تيمية:

«وصار الشيطان بسبب قتل الحسين يحدث للناس بدعتين: بدعة الحزن
والنوح يوم عاشوراء، من اللطم والصراخ والبكاء والعطش وإنشاد المراثي،
وما يُفْضِي إليه ذلك من سب السلف ولعنتهم، وإدخال من لا ذنب له مع
ذوي الذنوب، حتى يسب السابقون الأولون، وتقرأ أخبار مصرعه التي كثير
منها دخلها الكذب، وكان قصد من سن ذلك فتح باب الفتنة والفرقة بين
الأمّة، فإن هذا ليس واجباً ولا مُستحبّاً باتفاق المسلمين، بل إحداث الجزع
والنياحة للمصائب القديمة من أعظم ما حرّمه الله ورسوله، وكذلك بدعة
السرور والفرح، وكانت الكوفة بها قوم من الشيعة المنتصرين للحسين، وكان
رأسهم المختار بن أبي عبيد الكذاب، وقوم من الناصبة المبغضين لعلي عليه السلام
وأولاده، ومنهم: الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد ثبت في الصحيح، عن النبي

ﷺ أنه قال: «سيكون في ثقیف كذاب ومبیر» فكان ذلك الشیعی: هو الكذاب، وهذا الناصبی: هو المبیر، فأحدث أولئك الحزن، وأحدث هؤلاء السرور» «منهاج السنة» (٤ / ٣٣٢-٣٣٣).

قال ابن تیمیة:

«وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأویل سائغ، أو غیر سائغ، فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزیل الشر بما هو شر منه، وتزیل العدوان بما هو أعدى منه؛ فالخروج عليهم یوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم» «مجموع الفتاوى» (٢٨ / ١٧٩-١٨٠).

قال ابن عثیمین:


«إن المظاهرات لا تفید بلا شك، بل هي فتح باب للشر والفوضى، فهذه الأفواج ربما تمر على الدكاكين وعلى الأشياء التي تُسرق وتسرق، وربما يكون فيها اختلاط بين الشباب المردان والكهل، وربما يكون فيها نساء أحياناً فهي منكر ولا خير فيها»

وقال - أيضا -:

«عليك باتباع السلف، إن كان هذا موجوداً عند السلف فهو خير، وإن لم يكن موجوداً فهو شر، ولا شك أن المظاهرات شر؛ لأنها تؤدي إلى الفوضى من المتظاهرين ومن الآخرين، وربما يحصل فيها اعتداء؛ إما على الأعراض، وإما على الأموال، وإما على الأبدان؛ لأن الناس في خضم هذه الفوضوية قد يكون الإنسان كالسكران لا يدري ما يقول ولا ما يفعل، فالمظاهرات كلها شر سواء أذن فيها الحاكم أو لم يأذن، وإذن بعض الحكام بها ما هي إلا دعاية، وإلا لو رجعت إلى ما في قلبه لكان يكرهها أشد كراهة، لكن يتظاهر

بأنه كما يقول: ديمقراطي وأنه قد فتح باب الحرية للناس، وهذا ليس من طريقة السلف».





تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة

معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطلة

☐

الفهرس


٣	مقدمة المؤلف.....
٦	الأدلة الواردة في السنة على حرمة الخروج على الحكام.....
٦	الحديث الأول:.....
٨	الحديث الثاني:.....
١٠	الحديث الثالث:.....
١١	الحديث الرابع:.....
١١	الحديث الخامس:.....
١٣	الحديث السادس:.....
١٥	الحديث السابع:.....
١٥	الحديث الثامن:.....
١٧	الحديث التاسع:.....
١٨	الحديث العاشر:.....
١٩	الحديث الحادي عشر:.....
٢٠	الحديث الثاني عشر:.....
٢١	الحديث الثالث عشر:.....
٢٢	الحديث الرابع عشر:.....
٢٣	الحديث الخامس عشر:.....
٢٤	الحديث السادس عشر:.....
٢٥	الحديث السابع عشر:.....
٢٥	الحديث الثامن عشر:.....

- الحديث التاسع عشر: ٢٧
- الحديث العشرون: ٢٧
- الحديث الحادي والعشرون: ٢٨
- الحديث الثاني والعشرون: ٢٩
- الحديث الثالث والعشرون: ٢٩
- الحديث الرابع والعشرون: ٣٠
- الحديث الخامس والعشرون: ٣١
- الحديث السادس والعشرون: ٣١
- الحديث السابع والعشرون: ٣١
- الحديث التاسع والعشرون: ٣٢
- أقوال الصحابة رضي الله عنهم في النهي عن الخروج على الأمراء ٣٤
- عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٣٤
- أبو ذر الغفاري رضي الله عنه: ٣٥
- كبراء الصحابة رضي الله عنهم: ٣٦
- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ٣٦
- حذيفة بن اليمان وأبو مسعود الأنصاري رضي الله عنهما: ٣٨
- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: ٣٨
- أنس بن مالك رضي الله عنه: ٣٩
- حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: ٣٩
- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ٤٠
- عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: ٤١

- ٤١ عمرو البكالي رحمته الله :
- ٤١ زينب بنت أبي سلمة رحمته الله :
- ٤٢ عبد الله بن مسعود رحمته الله :
- ٤٢ أسير رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :
- ٤٣ عبد الله بن زيد رحمته الله :
- ٤٥ أقوال التابعين ومن بعدهم رحمته الله في النهي عن الخروج على الأمراء
- ٤٥ كلام الحسن البصري رحمته الله :
- ٤٧ كلام مطرف بن عبد الله رحمته الله :
- ٤٧ كلام أبي مجلز رحمته الله :
- ٤٧ كلام أبي إدريس الخولاني رحمته الله :
- ٥٧ الإجماعات التي نقلت على عدم جواز الخروج على الحكام
- ٦٢ ولا يخرج على الحاكم إلا بشروط ثلاثة:
- ٦٦ ويحرم الخروج على الأئمة بالكلمة، كما يحرم الخروج عليهم بالسيف: ...
- ٧٠ الرد على الشبهة الأولى
- ٧٢ الرد على الشبهة الثانية
- ٧٧ الرد على الشبهة الثالثة
- ٧٩ الرد على الشبهة الرابعة
- ٨٣ الرد على الشبهة الخامسة
- ٨٩ الرد على الشبهة السادسة
- ٩١ الرد على الشبهة السابعة
- ٩٤ الرد على الشبهة الثامنة


- الرد على الشبهة التاسعة ٩٩
- الرد على الشبهة العاشرة ١١٠
- الرد على الشبهة الحادية عشرة ١١٧
- الفهرس ١٢٤





تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطلة

معلومات

رابط الدعوة